الموسم الثاني
للانصات المركزي

محادثات واشنطن..اجتماعات مهمة في البيت الأبيض والمراكز البحثية المؤثرة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 31
الاحد
2024/05/19
No. :7918

نرفض انتهاك سيادة العراق وسلامة مواطنيه

-رئيس الجمهورية لقمة المنامة -

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

المطبعة
احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- مباحثات واشنطن..توضيحات بشأن الانتخابات والطاقة و تنظيم البيشمركه
- اجتماعات مهمة في البيت الأبيض والمراكز البحثية المؤثرة
- مباحثات كردية امريكية حول مواجهة التغير المناخي ومسألة الطاقة
- في الذكرى السنوية لرحيله..اشادات بمآثر القيادي عادل مراد ودوره النضالي
- قبول طعن الاتحاد الوطني والغاء قرار تعليق اجراءات انتخابات كوردستان
- البيشمركة والجيش: استمرار التنسيق والتعاون المشترك
- محمد شيخ عثمان : تحريض وانحناء عبثي
- فؤاد عثمان: في يوم المقابر الجماعية
- مجلس الأمن يناقش إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة في العراق
- بلاسخارت: العراق امام تحديات عديدة وفرص عظيمة
- امريكا :بعثة يونامي برهنت أنها شريك متمكن لحماية السلام والأمن
- رئيس الجمهورية: أهمية تكثيف الجهود لإحلال السلام في المنطقة والعالم
- رئاسة الجمهورية تؤكد أحقية حضانة المرأة لأولادها
- مجلس النواب ناقش قانون مفوضية الانتخابات وفشل في اختيار رئيسه

المرصد التركي والملف الكردي

- القضاء التركي يصدرأحكاما بالسجن بحق القادة الكرد في قضية كوباني
- د.محمد نور الدين : إردوغان يفخخ مسار المصالحة
- هيومن رايتس ووتش: إدانة سياسيين كرد في محاكمة جماعية غير عادلة
- المونيتور: الاحكام بحق القادة الكرد، يضعف الآمال في التغيير الديمقراطي
- بيان: احكام تتعارض مع كل المعايير الديمقراطية والأخلاقية

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

- اختتام القمة العربية الـ33 باصدار اعلان البحرين..
- إعلان البحرين
- كلمة العراق:نرفض قطعيا الانتهاكات التي تطال سيادتنا وسلامة أراضينا
- طريق السلام والاستقرار يقتضي منهجا مختلفا
- الاتحاد هو الشرط الأساسي الوحيد للنجاح في عالم اليوم
- مخطئ من يظن.. أن سياسة حافة الهاوية.. يمكن أن تجدي نفعاً
- مرحلة خطيرة من تفاقم الأوضاع وتصاعد التوترات والنزاعات والتحديات

العدد: 7918... 2024-05-19

توضيحات لازمة بشأن الانتخابات والطاقة و تنظيم البيشمركه

مواصلة لمباحثاته الدبلوماسية في واشنطن عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني سلسلة من لقاءات مهمة تناولت موقف الاتحاد الوطني الكردستاني من التطورات والمستجدات على صعيد الاقليم والعراق والمنطقة والتمسك بالانتخابات النزيهة حسب موعدها اضافة الى ملفات تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد و دعم البيشمركة في مواجهة الارهاب وغيرها من الملفات ذات الصلة وفي هذا الاطار اجتمع في واشنطن، مع آندي كيم، عضو لجنتي الخدمات المسلحة والشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي.

وكذلك مع آدم سميث عضو لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب لتسليح قوات البيشمركه.

وايضا مع بات ريان عضو لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب الامريكي (عضو لجنة توفير الموازنة والمساعدات اللوجستية لقوات البيشمركة).

كما واجتمع بافل جلال مع سيس مولتون، عضو لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي، التي تعنى بتقديم المساعدات والتدريب لقوات بيشمركه كوردستان.

كذلك اجتمع مع روبرت آدرهولت عضو مجلس النواب الأمريكي.

نريد أن يصبح قطاع الطاقة عاملا لرفاهية مواطنينا

وعقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني،اجتماعا يوم الخميس ٢٠٢٤/٥/١٦ في واشنطن، مع آندي كيم، عضو لجنتي الخدمات المسلحة والشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي.

وجرى التباحث خلال الاجتماع، حول مسائل الانتخابات في اقليم كوردستان، توحيد قوات البيشمركه، مكافحة الارهاب، والتنسيق مع التحالف الدولي وخاصة الولايات المتحدة.

وأشار الرئيس بافل الى الاضطرابات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط، قائلا: «يجب ألا تنسي هذه الأحداث المجتمع الدولي أوضاع العراق واقليم كوردستان، ونأمل أن تكونوا متعاونين وداعمين لحل المشكلات ونجاح العملية السياسية في البلد».

وقدم الرئيس بافل التوضيحات اللازمة بشأن التنسيق العسكري وإعادة تنظيم قوات البيشمركه، قائلا: «ينبغي

أن نتعامل بحذر مع تحركات فلول بقايا داعش وتهديداتهم لأمن المنطقة، ولذلك نشدد على استمرار التنسيق بين قوات اقليم كوردستان، العراق والتحالف الدولي».

وأضاف: «ننظر بتقدير الى الدور الايجابي للولايات المتحدة الأمريكية، في دعم قوات البيشمركه وتوحيدها في إطار قوة وطنية رصينة».

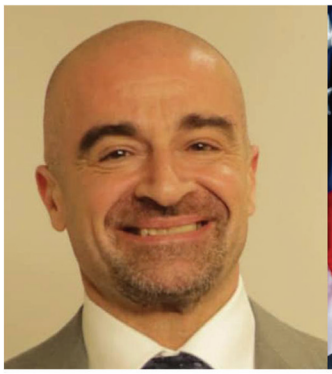

نسعى لبناء قوات وطنية رصينة بعيدة عن المصالح الحزبية

كما وعقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، اجتماعا يوم الخميس ٢٠٢٤/٥/١٦ مع آدم سميث عضو لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب لتسليح قوات البيشمركه.

وخلال الاجتماع الذي حضره دربـاز كوسرت رسول مسؤول مكتب العلاقات، اشار الرئيس بافل جلال طالباني الى خطوات توحيد قوات البيشمركة، وقال: جهودنا نحن من اجل بناء قوات وطنية رصينة، قوات بعيدة عن المصالح الحزبية يكون هدفها الوحيد حماية كوردستان واستقرار مواطنينا.

في جانب آخر من الاجتماع، اشاد الرئيس بافل جلال طالباني بالجهود المستمرة للقوات الامريكية والتحالف الدولي في دعم قوات البيشمركه، وطالب باستمرار المساعدات والتنسيق بهدف مواجهة الارهاب وحفظ السلم والاستقرار في المنطقة.

التعامل الصحيح والوطني مع قطاع الطاقة

****واجتمع بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الخميس ٢٠٢٤/٥/١٦ في واشنطن، مع بات ريان عضو لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب الامريكي (عضو لجنة توفير الموازنة والمساعدات اللوجستية لقوات البيشمركة).

وخلال الاجتماع الذي حضره درباز كوسرت رسول مسؤول مكتب العلاقات، بحث الجانبان ملفي قوات البيشمركة والطاقة، والجهود الرامية الى الحل السلمي لمشاكل المنطقة.

واوضح الرئيس بافل جلال طالباني موقف الاتحاد الوطني الكوردستاني حول توحيد قوات البيشمركة وقطاع الطاقة، وقال: استمرار المساعدات الامريكية والتحالف الدولي عامل مهم لتوحيد قوات البيشمركة وتسلحيها، لذا نامل ان يستمر هذا الدعم.

وقال: ان التعامل الصحيح والوطني مع قطاع مهم كالطاقة هدفنا نحن ونسعى من اجله، نريد ان تكون هذه الثروة الوطنية في خدمة مستقبل اكثر استقراراً واعماراً وان تصبح عاملا لرفاهية لمواطنينا.

استمرار التنسيق بين الاقليم والعراق والتحالف لمواجهة التحديات

وعقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، اجتماعا يوم الخميس ٢٠٢٤/٥/١٦ في العاصمة الأمريكية واشنطن،مع سيس مولتون، عضو لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي، التي تعنى بتقديم المساعدات والتدريب

لقوات بيشمركه كوردستان.

وخلال الاجتماع الذي حضره درباز كوسرت رسول، مسؤول مكتب العلاقات، تم التأكيد على توسيع التسيق الأمني والعسكري في إطار المصالح العليا وصون الاستقرار في المنطقة.

وقدم الرئيس بافل جلال طالباني التوضيح اللازم حول مخاطر الارهاب واستقرار المنطقة، مشيرا الى أن «الارهاب لم ينته ومازالت بقايا فلول داعش خطرا جادا على المنطقة، لذا نشدد على استمرار التنسيق بين القوات الأمنية في اقليم كوردستان، العراق والتحالف الدولي، لكي نواجه التحديات معا».

وفيما يتعلق بقطاع الطاقة وتقوية البنية التحتية لاقليم كوردستان، قال الرئيس بافل: «اتباع سياسة وطنية جديدة بخصوص الغاز الطبيعي لاقليم كوردستان، ضمان لقوة اقتصاد المنطقة، ولتحقيق ذلك نحتاج الى دعم وتعاون جميع الأطراف».

أوضاع منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات في المنطقة، كانت محورا آخر من مباحثات الاجتماع، وأكد الجانبان بهذا الصدد على ضرورة إنهاء الخلافات والركون الى الحوار كسبيل وحيد لحل المشكلات.

نسعى لإقامة حكم رشيد وتقديم خدمات جديرة بأبناء شعبنا

واجتمع بافل جـلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الجمعة ٢٠٢٤/٥/١٧ في واشنطن، مع روبرت آدرهولت عضو مجلس النواب الأمريكي.

وخلال الاجتماع الذي حضره درباز كوسرت رسول مسؤول مكتب العلاقات، جرى بحث الأوضاع السياسية، الاقتصادية والأمنية، حيث تم التأكيد على صون الاستقرار في المنطقة وإبعادها عن الصراعات.

وقد اكد الرئيس بافل جلال طالباني حرص الاتحاد الوطني الكوردستاني على حل المشكلات الداخلية في الاقليم وحماية وحدة الصف بين القوى والأطراف السياسية، وقال: «جهودنا هي من أجل إقامة حكم رشيد وتقديم خدمات جديرة بأبناء شعبنا، ولتحقيق ذلك نحتاج الى إجراء انتخابات نزيهة تفضي الى استقرار إقليمنا».

وحول توحيد قوات البيشمركه ومسألة الطاقة، اشار الرئيس بافل الى أن «تشكيل قوة وطنية عامل أساس لحماية منطقتنا وإبعاد المخاطر، ولذلك نحتاج الى دعم ومساعدة جميع الأطراف».

وأضاف: «إدارة قطاع مهم مثل الطاقة تحتاج الى تفكير جديد ووطني، وجهودنا تصب في هذا لإطار، حيث نريد إن يكون عامل خير ورفاهية للجميع».

دزباز كوسرت:

أجرينا اجتماعات مهمة في البيت الأبيض والمراكز البحثية المؤثرة

يقوم بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني منذ حوالي اسبوعين، بزيارة الى العاصمة الأمريكية واشنطن، حيث أجرى العديد من اللقاءات والاجتماعات الدبلوماسية والسياسية مع المسؤولين وأعضاء الكونغرس ومراكز البحوث، ويؤكد مسؤول مكتب العلاقات للاتحاد الوطني، ان الامريكيين أصغوا باهتمام الى آراء ومواقف الاتحاد الوطني الكوردستاني والرئيس بافل جلال طالباني».

الرئيس بافل شرح سياسة الاتحاد الوطني للأمريكيين

وحول أهمية الزيارة قال دزباز كوسرت رسول، مسؤول مكتب العلاقات للاتحاد الوطني الكوردستاني، عضو الوفد الرافق للرئيس بافل جلال طالباني الى واشنطن،

في تصريحات صحفية: «الولايات المتحدة شريك أساس في منطقة الشرق الأوسط، وفي العراق قدمت تضحيات كبيرة لتحقيق الحرية والديمقراطية التي نعيشها الآن في العراق، لذا كان من الضروري أن نأتي الى واشنطن لكي يطلع المسؤولون هنا على وجهة نظر الاتحاد الوطني والرئيس بافل حول مختلف المسائل، حيث أصغوا باهتمام الى تلك الرؤى والتوجهات».

وأضاف درباز كوسرت رسول: «تم استقبالنا بحفاوة من قبل جميع المستويات، حيث أجرينا ثلاثة اجتماعات مهمة في البيت الأبيض، كما كانت لنا اجتماعات عدة مع اعضاء الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وكذلك عقدنا اجتماعات في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، وفي المراكز البحثية التي لها تأثير على السياسة الأمريكية، وقد كانوا حريصين على الاستماع لملاحظاتنا ورؤانا».

واشنطن تؤكد على ضرورة إجراء الانتخابات في كوردستان

واوضح مسؤول مكتب العلاقات قائلا: «قطاع الطاقة في اقليم كوردستان يحظى باهمية استراتيجية لدى الولايات المتحدة، ولديهم ملاحظات على كيفية إدارة هذا القطاع في الاقليم»، مشيرا الى ان «الأمريكان شددوا على أهمية وحدة الصف والوئام بين الأطراف الكوردستانية، وجددوا دعمهم للاقليم».

ومضى قائلا: «الولايات المتحدة تؤكد دوما على ضرورة إجراء انتخابات برلمان كوردستان في أقرب وقت، ونحن كاتحاد وطني كوردستاني أكدنا استعدادنا التام لإجراء الانتخابات، وطالبنا بالضغط على جميع الاطراف لإجرائها قريبا، لأن الانتخابات تسهم في ديمومة وتعزيز كيان اقليم كوردستان، ولايمكن تعطيل هذا الحق الديمقراطي المشروع لشعب كوردستان».

وأكد درباز كوسرت رسول، أن «المسؤولين الامريكيين يرون أن عدم إجراء الانتخابات قد يعرض اقليم كوردستان الى مخاطر كبيرة، كما إنه يمكن أن يؤثر سلبا في الدعم الأمريكي لقوات بيشمركه كوردستان».

هذا ووصل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني والوفد المرافق له الى واشنطن يوم ٢٠٢٤/٥/٦، وقد أجرى حتى الآن العديد من اللقاءات والاجتماعات مع كبار المسؤولين الامريكيين وأعضاء الكونغرس والمراكز البحثية هناك، لإطلاعهم على سياسة ومواقف الاتحاد الوطني حول مختلف القضايا».

مباحثات كردية امريكية حول مواجهة التغير المناخي ومسألة الطاقة

متفائلون بتوصل الاقليم وبغداد الى اتفاق قريبا

اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الخميس ٢٠٢٤/٥/١٦ في أربيل، مع وفد من الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة جيفري بايات، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الطاقة، وبحثا الجهود والخطوات لمواجهة التغير المناخي ومسألة الطاقة.

في بداية الاجتماع، جرى بحث آخر المستجدات المتعلقة بالمباحثات بين بغداد والاقليم، حيث أعرب الجانبان عن تفاؤلهما بالتوصل الى اتفاق حول جميع المسائل في مستقبل قريب.

وفي جانب آخر من الاجتماع، تم التطرق الى المشكلات والعراقيل التي تقف أمام انتاج الطاقة الكهربائية في اقليم كوردستان، وقد أبدى الوفد الضيف استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للاستثمار في هذا المجال، لمساعدة الاقليم والعراق عامة، وذلك بالاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، بهدف تقليص الضغط على الموازنة العامة وحماية البيئة.

من جهته عرض قوباد طالباني باهتمام، رسالته حول حماية البيئة والخطوات العملية بهذا الصدد، كما تطرق الى مشروع الجامعة الخضراء وتأمين الحافلات الكهربائية للنقل في جامعة كويه، مشيرا الى أن «من واجبنا جميعا العمل على تقليل تأثيرات التغير المناخي».

وقد أعرب الوفد الضيف عن استعداد بلادهم لمساعدة الاقليم في توفير التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال، وخاصة الصديقة للبيئة، والتي لها دور في الحد من تأثيرات التغير المناخي.

هذا وحضر الاجتماع ألينا رومانوسكي سفيرة الولايات المتحدة لدى العراق ومارك سترو القنصل العام الأمريكي في اقليم كوردستان وآمانج رحيم سكرتير مجلس وزراء الاقليم ودابان شدله نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية في حكومة الاقليم وأحمد مفتي وكيل وزارة الثروات الطبيعية.

في الذكرى السنوية لرحيله

اشادات بمآثر القيادي عادل مراد ودوره النضالي والوطني

بحضور عدد كبير من المسؤولين وجمع غفير من المواطنين، احيا ابناء شعب كوردستان، يوم السبت ٢٠٢٤/٥/١٨، الذكرى السنوية السادسة لرحيل المناضل الشهم عادل مراد عضو الهيئة التأسيسية للاتحاد الوطني الكوردستاني.

واعلن قادر عزيز رفيق درب نضال الراحل عادل مراد: ان الراحل عادل مراد كان في مقدمة خندق النضال دائماً، وبعد نكسة الثورة لبى نداء فقيد الامة الرئيس مام جلال لاطلاق شعلة الثورة الجديدة، ومع عدد من رفاقه قاموا بتأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني وبالتنسيق مع الرفاق في التنظيمات الداخلية انطلقت الثورة الجديدة لشعبنا.

واضاف: ان الراحل عادل مراد ناضل وبكل شجاعة وبسالة لسنوات طويلة وكان له دور ملحوظ ومشهود، وله موقف مشرفة وكبير في محاربة الفساد على مستوى المهام الحزبية والحكومية التي تسلمها، كما كانت له مواقف وطنية وقومية كبيرة.

رحيله خسارة كبيرة لكوردستان

من جهته قال الدكتور خسرو گوڵ ممثل رئيس الاتحاد الوطني للمجالس الثلاثة، المجلس القيادي والمجلس الاعلى لحماية مصالح الاتحاد الوطني ومجلس الاسناد: ان الراحل عادل مراد كان رجلا محبوباً عند فقيد الامة الرئيس

مام جلال وجميع المواطنين، رحيله خسارة كبيرة لكوردستان، لانه كان رجلا متعدلاً وسعيه الدائم كان من اجل خدمة الكورد وكوردستان.

رؤية كبيرة وحكيمة للمشاكل

من جانبه اوضح لطيف نيرويي مسؤول بود الاعلام في الاتحاد الوطني الكوردستاني: ان الراحل عادل مراد كان قائداً صنديدا ومناضلا عتيدا، واليوم نحن هنا لكي نحيي ذكرى هذا القائد الشجاع الذي كانت له مواقف مشرفة هو رفيق درب فقيد الامة الرئيس مام جلال.

واضاف: مام جلال كان يوكل اليه المهام الصعبة، وكانت له رؤية كبيرة وحكيمة للمشاكل التي كانت تواجه اقليم كوردستان، واليوم تحقق كلما نادى به المناضل الصنديد عادل مراد.

واوضح: رحيل عادل مراد خسارة كبير للاتحاد الوطني الكوردستاني من الصعب تعويضها، وكان من الرجال المخلصين وعمل جهاداً لتعزيز الوئام والاخوة والوحدة بين جميع الاطراف السياسية.

سيرة نضالية

عادل مراد انضم في ستينيات القرن الماضي، الى اتحاد طلبة كوردستان، واصبح بعدها سكرتيرا للاتحاد، وكان احد المناضلين ورفيق درب النضال لفقيد الامة الرئيس مام جلال، واحد مؤسسي الاتحاد الوطني الكوردستاني، وانتخب سكرتيرا للمجلس المركزي في المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني.

وخلال مسيرته النضالية في صفوف ثوار الحركة التحررية لشعب كوردستان، كانت للفقيد عادل مراد مواقف مشرفة ودور بارز اثناء تسلمه المناصب الحزبية والحكومية.

ولد عضو الهيئة التأسيسية في الاتحاد الوطني الكوردستاني الراحل عادل مراد في كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٤٩ بمدينة بغداد لعائلة كوردية فيلية مناضلة، ونظرا لعمق انتمائه الوطني ونشاطاته الطلابية وانتمائه القومي، انخرط في النضال السياسي عام ١٩٦٥ بالانضمام الى صفوف تنظيمات الحزب الديمقراطي الكوردستاني، الذي تأسس في بغداد عام ١٩٤٦.

التحق بالدراسة الجامعية عام ١٩٦٦ كطالب في قسم الكيمياء في كلية التربية بجامعة بغداد، حيث اشرف في تلك الفترة على التنظيمات الطلابية للحزب الديمقراطي في بغداد، اضطر الى ترك دراسته في جامعة بغداد، بعد بروز نشاطه السياسي، وملاحقته من قبل جلاوزة النظام المباد، ليلتحق بعدها بزملائه البيشمركة في جبال كوردستان.

تسنم بعد تركه بغداد منصب عضو محور منطقة بالك بمحافظة اربيل، وكان الى جانب مهامه الحزبية يدرس عددا من المواد المنهجية والسياسية، في احدى مدارس قرية كلاله كاحد مدرسي الثورة آنذاك.

وبعد الاعلان عن بيان ١١ آذار انتخب عادل مراد في مؤتمر اتحاد طلبة كوردستان كاول سكرتير منتخب ليصبح بعدها نائباً لمسؤول التنظيمات المهنية في العراق، الا انه ونظرا للضغوطات التي مورست بحقه من قبل النظام البعثي وقبل أن تبدأ مرحلة القتال بين البعث والثورة الكوردية عام ١٩٧٤، اضطر ثانية الى ترك بغداد، ليستقر في المناطق الجبلية التي كانت تحت حكم الثورة.

في عام ١٩٧٥ وبعد اعلان انتهاء الثورة الكوردية، عقب اتفاقية الجزائر بين النظام البعثي وشاه ايران، توجه مراد الى

ايران وبعدها الى لبنان ومنها الى دمشق، حيث تمكن الى جانب الرئيس مام جلال وعدد من القيادات الكوردية البارزة من تأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني فيها.

تمكن عادل مراد ونخبة من رفاقه في قيادة الاتحاد الوطني بعد عام واحد من الاعلان عن البيان التأسيسي الاول للاتحاد الوطني الكوردستاني، في الاول من حزيران عام ١٩٧٦ من ارسال اول مفرزة مسلحة الى جبال كوردستان بعد تجهيزهم بالاسلحة والمعدات اللوجستية، بقيادة الشهيد النقيب ابراهيم عزو و ٢٨ آخرين من البيشمركة للاعلان رسميا عن بدء النضال المسلح لاسقاط النظام الدكتاتوري في العراق آنذاك.

تسلم مراد بعد تأسيس الاتحاد الوطني منصب مسؤول تنظيمات الداخل وفي خارج البلاد، ليتوجه بعدها الى اوروبا في مسعى منه لبناء هيكل تنظيمي فاعل للاتحاد الوطني وحث الشباب الثوريين على الانخراط في الثورة الجديدة التي اسسها الاتحاد الوطني في سوريا تحت شعار الثورة العراقية المندلعة في جبال كوردستان.

التحق عادل مراد عام ١٩٧٩ بقيادة قوات البيشمركة التي كانت تتمركز آنذاك في منطقة وادي ناوزنك بعد عودته من سوريا، ونظرا لعمق علاقاته مع اغلب التيارات والاحزاب السياسية العربية والتقدمية والاشتراكية في العراق والعالم العربي، اضطر الى ترك النضال المسلح والتوجه مجددا الى لبنان وسوريا، حيث كان تواجد اغلب تنظيمات الاحزاب والقوى السياسية العراقية والعربية المناهضة للحكومات الدكتاتورية.

شارك مراد مع رفاقه في الاتحاد الوطني بالتهيئة لانتفاضة شعب كوردستان عام ١٩٩١، ليتدرج بعدها في اغلب المناصب القيادية الرفيعة داخل الاتحاد الوطني، لينتخب من قبل المؤتمر العام الاول عام ١٩٩٢ عضوا للمكتب السياسي، تسلم بعدها عام ١٩٩٤ مسؤولية مكتب الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الذي بقي فيه لغاية عام ٢٠٠٠، ليتركه ويتوجه لتولي مسؤولية مكتب علاقات الاتحاد الوطني في دمشق.

شارك عام ٢٠٠٣ في الجهود المبذولة لاسقاط النظام البعثي المباد، تمكن من دخول مدينة بغداد مع طلائع تنظيمات الاتحاد الوطني، واسهم بشكل فاعل الى جانب احزاب المعارضة العراقية التي عادت الى العراق بعد سقوط النظام في بناء التجربة الديمقراطية وصياغة الدستور الدائم حيث كان يشغل آنذاك منصب مساعد للرئيس مام جلال في مجلس الحكم المؤقت.

تسلم منصب سفير العراق لدى رومانيا عام ٢٠٠٤ وبقي في هذا المنصب لغاية عام ٢٠١٠، تخلى عن منصبه كعضو في المكتب السياسي للاتحاد الوطني في مؤتمره الثالث ليتيح الفرصة امام الكوادر الشابة ان تتقدم في مراكز الحزب العليا، منح على اثرها قلادة التقدير من المؤتمر.

تسلم منصب سكرتير المجلس المركزي للاتحاد الوطني عام ٢٠١١ بعد توصية وإلحاح من الرئيس مام جلال، وبقي فيه حتى آخر ايام حياته.

كان الراحل رجلاً مضحياً متمسكاً بمواقفه المبدئية الرصينة لم يحد عن الشعارات والقيم النبيلة التي عرف بها، حارب بكل قوة الفساد والمحسوبية والتبعية والتفرد، حتى داخل حزبه، حيث كان يخرج في كثير من الاحيان عن مواقف بعض قيادات حزبه.

اصدر العديد من البيانات والرسائل التي اكد خلالها على ضرورة التزام الكورد بعمقهم الاستراتيجي في العراق، مؤكدا على الحفاظ على العلاقات التاريخية التي بناها مع رفيق دربه مام جلال مع شتى القوى والاحزاب العراقية والعربية.

الهيئة القضائية تقبل طعن الاتحاد الوطني وتلغي قرار تعليق اجراءات انتخابات كوردستان

قررت الهيئة القضائية للانتخابات، قبول الطعن الذي قدمه الاتحاد الوطني الكوردستاني، والغاء قرار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الخاص بتعليق الاجراءات الفنية والمالية الخاصة بانتخابات برلمان كوردستان.

والطعن قدمه مركز الشؤون القانونية للاتحاد الوطني الكوردستاني عن طريق رزكار حاجي حمه مسؤول مكتب انتخابات الاتحاد الوطني والمخول من قبل الحزب، يوم ٢٠٢٤/٥/٨، ضد القرار الذي صدر عن من مجلس المفوضين رقم (١) للمحضر الاستثنائي (٢٨) في ٢٠٢٤/٥/٧، والخاص بتعليق اجراءات المفوضية الخاصة بانتخابات برلمان كوردستان.

وقالت الهيئة القضائية في مذكرة ح: بعد التدقيق والمداولة وجدت الهيئة بأن الطعن مقدم في مدته القانونية وقررت قبوله.

واضافت: ان الطعن قدم ضد قرر مجلس المفوضين بتعليق العمل بالاجراءات الفنية والمالية الخاصة بانتخابات برلمان كوردستان ٢٠٢٤ لحين حسم الدعوى المنظورة امام المحكمة الاتحادية العليا المتعلقة بايقاف اجراءات تسجيل قوائم المرشحين.

القرار مخالف للقانون

وتقول مذكرة الهيئة القضائية: ان القرار المطعون به لم يراع ما نص عليه قانون المفوضية باجراء انتخابات برلمان كوردستان خلال فترة ولاية مجلس المفوضين للدورة الحالية.

واضافت: اذ ان القرار المطعون به لم يراع ذلك لذا يكون غير صحيح ومخالف للقانون ومن هذه الجهة تقرر نقضه واشعار المفوضية لاتباع ماتقدم قرارا باتا بالاتفاق في يوم ٢٠٢٤/٥/١٦.

الهيئة القضائية قررت في مصلحة الاتحاد الوطني

وبهذا الصدد قالت تلار لطيف مسؤولة مركز الشؤون القانونية للاتحاد الوطني الكوردستاني، في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «الهيئة القضائية للانتخابات قررت في مصلحة الاتحاد الوطني، وألزمت مفوضية الانتخابات باستئناف الاجراءات المتعلقة بانتخابات برلمان كوردستان».

وأضافت: «وفق قرار الهيئة القضائية للانتخابات، على المفوضية أن تعاود استعداداتها لإجراء انتخابات برلمان كوردستان».

مجلس المفوضين يصادق على القرار

من جهتها قالت جمانة الغلاي المتحدثة باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لـ PUKMEDIA: «بعد قرار الهيئة القضائية، تنتظر المفوضية القرار النهائي لمجلس المفوضين لاستئناف أعمالها المتعلقة بانتخابات الدورة السادسة لبرلمان كوردستان».

وأضافت جمانة الغلاي: «يجب أن يصادق مجلس المفوضيت على قرار الهيئة القضائية للانتخابات، التي دعت الى استئناف المفوضية إجـراءات بخصوص انتخابات برلمان كوردستان».

قدمنا طعنا لدى الهيئة القضائية

يقول رزكار حاجي حمه عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب الانتخابات في الاتحاد الوطني الكوردستاني لـPUKMEDIA: قدمنا طعناً بقرار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتعليق الاجراءات الخاصة بانتخابات برلمان كوردستان.

واضاف: لقد قدمنا طعنا لدى الهيئة التمييزية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لان هذا الامر مختص بها، وكان يجب تقديم الشكوى باجراءات المفوضية لدى هذه الهيئة وليس لدى المحكمة الاتحادية لانها مختصة باجراءات المفوضية.

البيشمركة والجيش: استمرار التنسيق والتعاون المشترك للحفاظ على الاستقرار

عقد في مدينة السليمانية، السبت، اجتماع أمني ثلاثي رفيع المستوى بين قوات بيشمركة كوردستان والجيش العراقي وقوات التحالف الدولي لمحاربة داعش.

ووفقا لبيان رسمي فإن "الاجتماع حضره القائد العام لقوات ٧٠ لبيشمركه كوردستان اللواء الركن عمر صالح حسن والمدير العام لجهاز مكافحة الإرهاب وهاب حلبجيي ونائب قائد قيادة قوات الكوماندو ديار عمر ومدير مديرية العمليات في مؤسسة الآسايش سرخيل كمال ومعاون عمليات قوات ٧٠ في قوات بيشمركه اللواء الركن زانيار حسين زبير ووفد رفيع المستوى من الجيش العراقي برئاسة اللواء الركن علي مشجل المالكي قائد عمليات شرق صلاح الدين وحضور قوات التحالف الدولي.

وشدد الاجتماع بحسب البيان على "تطوير عمليات التنسيق والتعاون المشترك بين البيشمركه والجيش حفاظا على امن واستقرار المنطقة من تهديدات داعش، وأهمية تنفيذ عمليات أمنية مشتركة بين الجانبين لمطاردة فلول الإرهاب ولاسيما في مناطق الفراغ الأمني الواقعة بين القوتين".

وأكد البيان أن "الاجتماع بحث في جانب آخر منه أهمية تنفيذ عمليات الاعتقال بحق الذين صدرت بحق أوامر قبض قضائية، إذ استعرض الجانبان خططهما لحفظ الأمن قبل أن تجري مناقشات مستفيضة حول الملاحظات الأمنية التي سجلها أطراف الاجتماع الأمني الثلاثي الموسع".

فؤاد عثمان:

في يوم المقابر الجماعية

استذكر العراقيون يوم الخميس ٢٠٢٤/٥/١٦، واحداً من أكثر الأيام حزناً ومأساوية في تاريخ العراق القديم والحديث، ألا وهو "اليوم الوطني للمقابر الجماعية" الذي يعتبر ابشع جرائم النظام المقبور بحق الشعب العراقي، ضحايا المقابر التي توثّق (جزءاً) من جرائم النظام السابق بحق مئات الآلاف من المواطنين العراقيين من الذين دفنهم النظام في مقابر جماعية رجالاً ونساءً وأطفالاً وعجائز، حيث للكورد الحصة الاكبر من ضحايا هذه المقابر كون جميع ضحايا عمليات الانفال دفنوا في هذه المقابر في صحراء الجنوب و وسط العراق، وتم العثور على عدد من ضحايا المقابر الجماعية في مواقع عدة في السماوة و الديوانية والنجف و حمرين وتم اعادتهم الى احضان كوردستان ولازال مئات من الضحايا مجهول الاثر

من دواعي الاسف ان قليل من ضحايا المقابر الجماعية التي تم العثور عليهم في المقابر الجماعية لم يجرى لهم فحص حامض نووي DNA ناهيك عن عدم اجراء هذا الفحص لذويهم من اجل التعرف و المطابقة ، عليه لابد التأكيد في هذه المناسبة على ضرورة اجراء حملة شاملة و موسعة من اجل اخذ نماذج الدم من ذوي الشهداء بغية مطابقتها مع نماذج العظام التي تم العثور عليها والتي سوف يتم العثور عليها لاحقا.

ما يسعدني هذه السنة ونحن نحيي ذكرى ضحايا المقابر الجماعية هو تحقيق حلم طالما حلمت به منذ زيارتي الى مقابر الشخية الواقعة بين سماوة و سلمان حيث يحتوي الموقع حسب دائـرة المقابر الجماعية على اكثر من ١٠ مقابر تم الكشف على ٣ منها وتم فتح

نقل كتلة صخرية من كوردستان ووضعها في موقع المقابر الجماعية في نقرة السلمان

احداها سنة ٢٠١٩ من قبل فريق المقابر الجماعية حيث كنت واحدا من هذا الفريق ، في السنة الماضية رافقت ذوي الضحايا في زيارتهم الى مقابر خطر ببالي بناء نصب في موقع شيخية و وضع قطعة كبيرة على طريق سماوة سلمان كدلالة على الموقع، وفعلا كتبت مذكرة وقدمت بصفتي ممثل عن منظمة الدفاع عن حقوق ضحايا المقابر الجماعية مذكرة الى رئاسة الاقليم و نائب رئيس حكومة الاقليم و حتى رئاسة الجمهورية لاجل استحصال الدعم المادي. لكن لم تلبي هذه الجهات طلبي مع الاسف .

لكني علمت فيما بعد ان الاخ عمر محمد (من مجلة انفالستان) تحرك بنفس الاتجاه وقد تمكن من تريتب الامور وقد تم نقل ٥ كتل كبيرة من احجار كردستان و بمناسبة ذكرى يوم المقابر الجماعية حيث يزور برفقة المنظمات الناشطة في مجال الابادة الجماعية محافظة السماوة ناقلين معهم هذه الاحجار وسوف يتم وضع هذه الكتل في مواقع المقار الجماعية التي تم الكشف عنها

وبصفتي عملت كثيرا على ملف المقابر الجماعية وشاركت في فتح كثير من المقابر الجماعية في الديوانية و السماوة و حمرين و مناطق اخرى و استنادا على ما اكد عليه الخبراء والمراقبون ارى بوجود تقصير من الجهات المعنية في اقليم كوردستان لمتابعة هذا الملف الى جانب تقصير تشريعي وتنفيذي بحق ذوي الضحايا، ارى من الضروري ان انضم الى المطالبين بتدويل الملف وأن يأخذ حقه في الساحة العالمية الإنسانية

بما يخص العدد الكبير من ضحايا الانفال في المقابر الجماعية كما اسلفت لم يتم العثور الا على عدد قليل من الضحايا لا تعد شيئا مقارنة بالاعداد الهائلة لضحايا الانفال البالغ ١٨٢ الف ضحية لازال مصيرهم مجهولة حتى الان،عليه يجب الاسراع في ازالة العقبات القانونية والادارية والمالية امام عملية البحث والتنقيب و تكثيق الجهود و التنسيق بين دائرة المقابرالجماعية في العراق و الجهات ذات العلاقة في اقليم كردستان (وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين) من اجل ذلك

ولابد ان نؤكد هنا ضرورة تعديل قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ المعدل بحيث يتم تحديد دور اقليم كردستان بدءا بالبحث والتنقيب مرورا بفتح المقابر و نقل الجثامين و اجراء فحص الحامض النووي في الطب العدلي وصولا باعادة دفنهم في مراسيم لائقة بمثواهم

ختاما كل اجلال و اكرام لضحايا المقابر الجماعية و ضحايا الانفال الذين قتلوا غدرا و دفنوا غرباء

رحم الله شهداء العراق من كل الأطياف والأعـراق، وستبقى المقابر الجماعية وصمة عار في جباه المتباكين على النظام السابق

*صحفي و ناشط في مجال الابادة الجماعية

له سنووری سلێمانی پەکەکە هێزی چەکدار دروست دەکات و دەیانێرێتە قەندیل و ڕۆژئاوا
خەبات
XEBAT
سەرۆک بارزانی: یەکلاییکردنەوەی کێشەکان لەڕێگەی شەڕ و نکۆلیکاری و هەوڵدان بۆ سڕینەوەی گەلی کوردستان هیچ ئەنجامێکی نەبووە و نابێت
د. ڤیان سەبری: پێویستە بەغدا لە کاتی خۆیدا ماوچەی فەرمانبەران بنێرێت
بەرلەمانتارێکی عێراق:
ئەمەریکا داوا دەکات ڕێککەوتنی شنگال جێبەجێ بکرێت

تحريض وانحناء عبثي

*محمد شيخ عثمان

في خضم التحديات التي تواجه أمتنا، لا يختلف اثنان على أن الخيانة الداخلية هي أخطر ما يمكن أن يهدد كيان الدولة وسلامة مواطنيها.

في هذا السياق، تبرز قضية عمالة بعض الأحزاب للعدو كجرح نازف في جسد الوطن،فحينما ينحني حزب سياسي لمصالح خارجية معادية، سواء كانت لدوافع شخصية أو تجارية، فإنه لا يخون فقط ثقة ناخبيه، بل يضع أمن وسيادة الوطن على المحك ،ومثل هذه التصرفات تستدعي وقفة جادة ومحاسبة صارمة، ليس فقط لحماية الحاضر، بل لضمان مستقبل آمن ومستقر للأجيال القادمة.

عندما يتحول حزب سياسي إلى أداة في ايدي الأعداء والخارج، ليس فقط لتحقيق مكاسب شخصية أو تجارية، بل للإضرار بمصالح الوطن وسيادته، فإن هذا يعد انتهاكًا جسيمًا للثقة الوطنية وتهديدًا مباشرًا لأمننا القومي.

لقد امتعض الوسط السياسي والاعلامي والشعبي من قيام صحيفة «خبات»الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني بنشر تقرير سقيم جعلت من عنوانه مانشيتا عريضا للصحيفة لتحريض تركيا ضد جزء من اقليم كردستان بعنوان «في مناطق السليمانية يقوم الحزب العمال الكردستاني بتشكيل فرق مسلحة وارسالها الى تركيا وروج افا « فاختيار هذا العنوان وبهذا الشكل في صحيفة ناطقة رسمية يدل على مدى اضطراب هذا الحزب فمرة يكتب اعلامه ان

الاتحاد الوطني يقدم معلومات لتركيا حول اماكن اعضاء حزب العمال الكردستاني ومرة يطلع علينا هذا الحزب بهذا العنوان السقيم مايدل على انه يعمل على وترين الاول تحريض مواطني الاقليم بان هناك من يدل على اماكن وتحركات الضحايا والثاني اعطاء معلومات لدول الجوار كي تبقي سماءها على السليمانية مغلقا وتزيد العقوبات والتهديدات والهجمات بزيادة خرق سيادة العراق والاقليم وضرب الاهداف والمدنيين في مناطق السليمانية وكل ذلك لانهم لم يشبعوا من هوس الجشع في معاقبة السليمانية ارضا وشعبا .

ان هذه الظاهرة المقلقة دليل على الخروج عن السياق الوطني والقومي عندما تقوم بتحريض دولة خارجية على جزء من ارضك وشعبك وتمثل قمة الانحناء لمصالح تجارية وخارجية معادية وهي ليست مجرد خطأ سياسي عابر،وعندما تكون هناك أدلة على تواطؤ حزب مع جهات خارجية يحرضها للتحرك ضد السليمانية وشعبها بهدف تحقيق مكاسب ضيقة على حساب المصلحة العامة، يجب أن تتحرك كافة مؤسسات الدولة بحزم.

هنا يلعب الوسط السياسي والشعبي والاعلامي والثقافي دورًا حيويًا في كشف هذه الخيانات وتوعية الجمهور بخطورتها، لضمان عدم تكرارها وحماية الوطن من كل من تسول له نفسه العبث بأمنه وسيادته فهذا النوع من الانحناء يمكن أن يؤدي إلى تداعيات خطيرة على مختلف الأصعدة ويفتح الباب امام مصراعيه لتدخلات خارجية في الشؤون الداخلية للدولة وتقويض الثقة في النظام السياسي برمته وقد تتسبب هذه التصرفات في إثارة الفتن والصراعات بين مختلف فئات المجتمع وزعزعة الاستقرار الاجتماعي.

هذا النوع من التعاون والانحناءات من اجل مصالح شخصية أو تجارية يتطلب مواجهة حازمة من خلال التشريعات الصارمة، الرقابة المستمرة، والتوعية المجتمعية .

النيات المبيتة التي اظهرتها الصحيفة التابعة للحزب الديمقراطي تستدعي منا جميعًا - كصحفيين، ومواطنين، وصناع قرار - وقفة جادة لتحليل أبعادها وتأثيراتها الكارثية على النسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي للبلاد، فالمحافظة على الأمن الوطني والاستقرار تتطلب يقظة دائمة من قبل جميع مكونات المجتمع، بما في ذلك الأحزاب السياسية، الحكومة، والمجتمع المدني اضافة الى تعزيز وعي المواطن بضرورة وجود برلمان فعال وكفوء ينبري لتلك النزعات ومعاقبة من يسول نفسه ان يكون وسيلة لضرب ارض الوطن واستهداف مواطنيه ، ويتم ذالك عبر التصويت للقوى الوطنية الغيورة والحريصة على ارض كردستان وشعبها الابي .

*موسوعة صوت العراق

بتأييد من روسيا والصين وغموض موقف واشنطن

مجلس الأمن يناقش إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة في العراق

لاهاي: أيّد عدد من أعضاء مجلس الأمن الدولي، بينهم روسيا والصين، الخميس طلب بغداد إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة في العراق بحلول العام المقبل، لكنّ واشنطن لم تقدّم دعمها لهذه الخطوة على الفور.

والأسبوع الماضي، طلبت الحكومة العراقية من الأمم المتحدة أن تنهي بحلول نهاية ٢٠٢٥ مهمتها السياسية التي تؤدّيها في البلاد منذ أكثر من ٢٠ عاما، معتبرة انها لم تعد ضرورية، بحسب رسالة اطلعت عليها وكالة فرانس برس.

وكرر نائب مندوب العراق لدى الأمم المتحدة عباس كاظم عبيد الفتلاوي الطلب أمام المجلس الخميس، قائلا «المهمة حققت أهدافها».

وأيّد المبعوث الروسي فاسيلي نيبينزيا وجهة النظر هذه، قائلا إن «العراقيين مستعدون لتحمل مسؤولية المستقبل السياسي لبلادهم».

وأضاف «المشاكل المتبقية يجب ألا تصبح ذريعة لبقاء بعثة الأمم المتحدة في العراق إلى أجل غير مسمى».

وأشار نائب مندوب الصين لدى الأمم المتحدة غينغ شوانغ إلى أنه في إطار التجديد السنوي للبعثة التي ينتهي تفويضها في نهاية أيار (مايو)، يتعين على المجلس «اقتراح خطة (...) من أجل ضمان الانسحاب التدريجي والانتقال السلس نحو الانسحاب النهائي».

ونظرا الى أن بعثات الأمم المتحدة لا يمكنها العمل إلا بموافقة الدولة المضيفة، فقد أعربت بريطانيا وفرنسا أيضا عن دعمهما للتحول في الشراكة بين العراق والأمم المتحدة.

وكان موقف الولايات المتحدة أكثر غموضا، إذ قالت السفيرة ليندا توماس غرينفيلد إن بعثة الأمم المتحدة (يونامي) لا يزال أمامها «عمل مهم يتعيّن عليها تأديته»، ولم تتطرّق إلى طلب بغداد.

وشددت على الدور الرئيسي للبعثة في كثير من القضايا السياسية المهمّة، مثل دعم تنظيم الانتخابات وتعزيز حقوق الإنسان، على الرغم من أنّ العراق طلب بوضوح أن تركّز البعثة بشكل أكثر مباشرة على القضايا الاقتصادية.

وفي تقييم طلبه المجلس، قال الدبلوماسي الألماني فولكر بيرثيس في مارس، إنّ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق التي كان لديها أكثر من ٧٠٠ موظف حتى أواخر عام ٢٠٢٣، «تبدو في شكلها الحالي كبيرة جدا».

ودعا بيرثيس البعثة إلى «البدء في نقل مهمّاتها إلى المؤسّسات الوطنيّة وفريق الأمم المتحدة في البلاد بطريقة مسؤولة ومنظّمة وتدريجيّة ضمن إطار زمني متّفق عليه».

العراق «في تطور»

ومن دون التعليق على طلب بغداد، رسمت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جنين هينيس بلاسخارت صورة للعراق «تبدو مختلفة عن البلد الذي تمّ نشر يونامي فيه للمرة الأولى قبل نحو ٢٠ عاما».

وأضافت «اليوم، إذا جاز التعبير، نشهد عراقا في تطوُّر»، لكنها تحدّثت في الوقت نفسه عن تحدّيات متعدّدة لم تُحَلّ بعد، مثل الفساد ومسألة الفصائل المسلّحة التي تعمل خارج سيطرة الدولة.

وتابعت «أعتقد أن الوقت حان للحكم على البلاد بناء على التقدّم المحرز، وطيّ صفحة الصور المظلمة لماضي العراق».

والبعثة التي أنشأها مجلس الأمن عام ٢٠٠٣ بناءً على طلب الحكومة العراقية وتمّ تعزيزها عام ٢٠٠٧ ويجري تجديدها سنويا، يتمثّل تفويضها في تقديم الدعم إلى حكومة العراق من أجل تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية وإجراء الانتخابات والإصلاح الأمني.

العراق امام تحديات عديدة وفرص عظيمة

إحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق
السيدة جينين هينيس-بلاسخارت المقدمة الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
نيويورك- 16 أيار2024

السيد رئيس مجلس الأمن،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقرون،

في شهر شباط الماضي قدمت ما كنت أعتقد أنه آخر إحاطة علنية لي بشأن العراق. لذا فأنا بالطبع مسرورة بأن أحظى بامتياز أن أتوجه اليكم مرة أخرى قبل مغادرتي منصبي الحالي في وقت لاحق من الشهر الجاري.

تحديات العراق العديدة

سيدي الرئيس،

لطالما شددت خلال الأعوام الماضية -مراراً وتكراراً- على تحديات العراق العديدة. والآن غالباً ما اضفت، في الوقت ذاته، أن العراق لديه فرصة عظيمة. وبالطبع، فإن أي فرصة هي واقعية بقدر واقعية الجهد المبذول لاغتنامها.

وكما ذكرت في إحاطاتي السابقة، أن هناك العديد من الخطوات المهمة والمبادرات الواعدة قد ظهرت. وقد كان ذلك جلياً خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية أكثر من أي وقت مضى، وعلى وجه الخصوص في مجالات تقديم الخدمات والإعمار.

كما يغتنم هذا البلد الفرص بالفعل في أماكن اخرى، على سبيل المثال، من خلال مكانته المحورية في المنطقة وما وراءها، وتعزيز البيئة الاستثمارية للبلد، والمباشرة بإصلاحات مالية واقتصادية، وخطط ادارة المياه وتخفيف الآثار البيئية والتكيف معها، وعلى سبيل المثال تقليل الاعتماد على الوقود المستورد.

ومراعاةً للوقت لن أخوض في التفاصيل، لكن يمكن لأعضاء المجلس الموقر وغيرهم أن يرجعوا إلى الإحاطات والتقارير

الأخيرة، حيث قُدمت فيها معلومات إضافية.

وإجمالاً، فالصورة التي أود أن أصفها هي لعراق يبدو مختلفاً عن البلد الذي أُسست فيه بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في البداية قبل نحو عشرين عاماً. حقاً فهو يبدو مختلفاً عن البلد الذي وصلت إليه في عام ٢٠١٨. واليوم، نشهد، اذا جاز التعبير، عراقاً ناهضاً.

في الحقيقة إن العقود الماضية من عدم الاستقرار لازالت تؤثر على حاضر البلد، وفعلاً إن التحديات التي تواجهه متعددة، في ظل مؤسسات الدولة التي لا تزال هشة، ولكننا نعتقد حقاً أن الوقت قد حان للحكم على البلد على أساس التقدم المتحقق، وطي صفحة الصور الأكثر قتامة لماضي العراق.

ولا يعني هذا أن كل شيء هو في أحسن حال، بالطبع لا، فالثقة المفرطة لن تساعد أحداً، بل أن من شأنها أن تنكر المطالب المشروعة والمُحقّة بالتغيير والتي لا زالت تنتظر تلبيتها.

ورغم أن الحكومة تتصدى لآفات الفساد والفئوية والإفلات من العقاب والتدخل غير القانوني ووجود الجهات المسلحة التي تعمل خارج إطار الدولة، فإن هذه الظواهر تمثل عقبات كبيرة ينبغي التغلب عليها.

والأمر نفسه ينطبق على مشاعر التهميش والإقصاء والتي تنتشر ضمن مكونات معينة وبين أوساطها، وفي حال تُركت هذه المشاعر دون معالجة، فإنها تنطوي على خطر تأجيج نيران التوتر ضمن المكونات وفيما بينها.

وقد يفيد الاستئثار بالسلطة أو السياسات العقابية شريحة واحدة من المجتمع أو المجتمعات المحلية على المدى القصير، لكن، في نهاية المطاف يخسر الجميع. وهذا ينطبق بشكل خاص في بلد لا يزال النزاع حيا في ذاكرته.

وضمن هذا السياق، تشكل الزيادة الأخيرة في عمليات الإعدام الجماعية غير المُعلنة (بحق أشخاص أدينوا بموجب قوانين مكافحة الإرهاب) مصدر قلق كبير.

هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به

كما أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به قبل تحقق صون الحقوق والحريات الأساسية لكافة العراقيين. واسمحوا لي أن أكون واضحة، مثل هذا العمل لا يعني الترويج لأي سلوك خاص محدد أو عدم احترام أي ثقافة أو دين، بل على العكس من ذلك تماماً.

وعلاوة على ذلك، يُتوقَّع أن يراعي أي عمل تشريعي واجبات البلد والتزاماته، بما في ذلك تلك الناشئة عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقع عليها العراق. وغني عن القول، إن حرية التعبير وعدم التمييز هما من الحقوق التي نصت عليها مثل تلك المعاهدات.

وعلاوة على ذلك فلا تزال العديد من النساء في العراق بانتظار أن يكون لهن مقعد على الطاولة. بينما تعاني أخريات، ممن تمكنَّ من الحصول على دور ما، في أغلب الأحيان من الإبعاد عن عمليات صنع القرار. ما يتبين من ذلك هو أن تمكين المرأة يجب أن يتجاوز الرمزية.

نعم، إن الحاجة إلى فضاء مدني فاعل ويتمتع بالتمكين والحماية، هو حاجة ملحة كما كانت في أي وقت مضى.

ولكني أكرر، إن عراق ٢٠٢٤ آخذ في التطور – وبسرعة.

وفي حين يصح القول أن المسار قُدُماً سيكون مثقلاً بالعقبات، إلا أننا نأمل بأن يتحقق في المستقبل المزيد من التقدم لكل العراقيين – أياً كانت انتماءاتهم أو معتقداتهم أو خلفياتهم أو أعراقهم.

ولكن كي يتحقق ذلك، يظل بالطبع من الضروري أن يعمل كافة زعماء العراق على وضع البلد على مسارات واضحة للنجاح.

تحديات مابعد الانتخابات المحلية

سيدي الرئيس،

في إحاطتي السابقة، تناولت موضوع التنظيم الناجح للانتخابات المحلية العراقية في كانون الأول عام ٢٠٢٣. واليوم بوسعي أن أقول أن كافة مجالس المحافظات تقريباً قد تشكلت وتمارس مهامها.

ولكن هناك محافظتان – ديالى وكركوك – ما زالتا تشهدان أزمة حتى الآن. وبطبيعة الحال، ليس غريباً أن تطول المفاوضات السياسية، وهذا يحدث في مختلف أنحاء العالم.

ومع ذلك، ومع انقضاء خمسة أشهر الآن – دون وجود حل فوري في الأفق، فإن حقيقة وجود عقبات لتحقيق تسوية سياسية تماثل تلك التي شهدناها في ملفات أخرى، أمر يثير بعض القلق.

وكملاحظة منفصلة، بيد أنها ليست مختلفة تماماً: فقد أخفقت حتى الآن ستة أشهر من المفاوضات بشأن استبدال رئيس مجلس النواب العراقي في التوصل إلى نتيجة.

وفي حين ساهمت عدة عوامل في هذه الأزمة، فإنَ الانقسامات داخل «البيت السُني» لم تساعد في تسوية الأمور.

وفي هذه المرحلة، لا يسعني إلا أن أؤكد، ولأسباب متعددة، على أهمية اختيار رئيس لمجلس النواب.

ومع التصويت القادم للبرلمان الذي من المتوقع أن يجري يوم السبت المقبل، هناك أمل في أن تتم تسمية الرئيس الجديد لمجلس النواب عاجلاً.

ومن القضايا ذات الصلة التي لابد من الإشارة إليها هنا هي حقيقة أن المحكمة الاتحادية العليا في العراق يبدوا أنها تملأ وبشكل متزايد الفراغ الذي أوجدته السياسة المثيرة للانقسام.

وبطبيعة الحال، فأن سبل الانتصاف القانوني تعد أداة نافعة وسلمية لحل الخلافات.

بيد أن الحجم الهائل للقضايا الدستورية التي تنشأ عن العمليات السياسية الاعتيادية، والتي ينبغي بدلاً من ذلك أن تدفع السياسيين إلى حل خلافاتهم للتوصل إلى حلول، يشير حقاً إلى وجود توجه مقلق.

المشهد السياسي في إقليم كردستان أكثر استقطاباً

وبالانتقال إلى إقليم كردستان،

ومنذ آخر إحاطة قدمتها، بات المشهد السياسي في إقليم كردستان أكثر استقطاباً. وكما تعلمون، وبعد تأجيلات متعددة، فإن انتخابات الإقليم التي طال انتظارها تم تحديد موعدها في العاشر من شهر حزيران.

ولكن في ١٨ آذار، أعلن أحد الأحزاب الحاكمة وعلى نحوٍ غير متوقع قراره بعدم المشاركة في هذه الانتخابات.

ولن أخوض في تفاصيل ما جرى لاحقاً، ولكن ما تجدر الإشارة إليه اليوم أنه هناك حاجة ماسة إلى انتخابات شفافة وذات مصداقية في الإقليم، تكون شاملة للجميع وقادرة على أن تنتج حسماً ويقيناً سياسيين.

إنَ المخاطر كبيرة -وبضمنها، وبشكل متزايد- ما يندرج في سياق شرعية مؤسسات إقليم كردستان. وفي الحقيقة، إذا ما قُدِرَ للمأزق الراهن أن يطول، فإن مستقبل الإقليم ذاته سيكون على المحك.

وإنني إذ أقول هذا، وبعد مناقشات مكثفة على مدى الأسابيع الماضية، والتي استرشدت بالحاجة إلى حل سريع وحاسم للخروج من هذا الجمود، فإننا نأمل الآن أن يتم الإعلان عن موعد نهائي، وبالتالي مُلزِم، لإجراء الانتخابات في القريب العاجل.

ومن المؤمل (أو الأفضل: من المتوقع) أن يتم الاقتراع بأقل قدر ممكن من التأخير، وفي كل الأحوال في موعدٍ لا يتجاوز أربعة أشهرٍ من الآن، وبوجود الكوتا الخاصة بتمثيل الأقليات.

الاستقرار في سنجار

وفيما يتعلق بقضاء سنجار، سيدي الرئيس، فقد مضت تسعُ سنواتٍ على تحرير المنطقة من تنظيم داعش.

وعلى الرغم من ذلك، فإن أي شخص يذهب إلى سنجار اليوم يُلتَمسُ له العُذر إذا ما تصورَ أن الزمن قد توقف هناك إذ لاتزال المدينة تقبعُ تحت الركام.

وأن خطة العمل التي جرى تقديمها (بموجب اتفاق سنجار لعام ٢٠٢٠) بشأن الإدارة الموحدة، فضلاً عن هيكلية أمنية مستقرة، يتراكم عليها المزيد من الغبار مع انقضاء كل عام.

ستصادف هذا الصيف ذكرى كئيبة، ألا وهي مرور عشر سنوات على ارتكاب تنظيم «داعش» للإبادة الجماعية ضد الأيزيديين.

وفي هذه المرحلة، لا يسعني إلاّ أن أُعرب عن أملي في ألاّ تُبدد الذكرى العاشرة القادمة، بل أن تغتنمها كافة السلطات والجهات الفاعلة والأطراف المعنية لتوحيد الصف والارتقاء إلى المستوى المطلوب لتحقيق الهدف الوحيد المتمثل في خدمة أهل سنجار.

هنالك حلول، ولكن لو توفرت رغبة أصيلة بجعلها حقيقة واقعة.

وبذات القدر من الأهمية، يتعين ضمان مواصلة السعي لتحقيق مبدأ المساءلة، لاسيما في هذا الوقت الذي تقوم فيه بعثة «يونيتاد» باختتام ولايتها في البلاد.

وعند الحديث بشكلٍ أوسع نطاقاً، فإن الأشخاص الذين لحقهم الضرر والنزوح من جراء النزاع يستحقّون إعادة بناء حياتهم. ويتوجب أن يشمل ذلك العودة إلى المناطق التي تعذّر الوصول إليها حتى الآن بسبب النفوذ الذي تمارسه الجهات المسلحة.

ولتوضيح ما لا لبس فيه: فإن هذا الأمر لا ينطبق على سنجار فحسب، وإنما على مناطق أخرى كذلك، مثل جرف الصخر، على سبيل المثال لا الحصر.

العراق و البيئة الأمنية في المنطقة

سيدي الرئيس،

إذا تأملنا بنظرة أوسع البيئة الأمنية في المنطقة: فكما تعلمون جيداً، لا تزال حالة عدم الاستقرار مستمرة.

والجانب السار هنا هو أن الحكومة العراقية قد أظهرت تصميماً راسخاً على الحيلولة دون انجرار البلاد إلى صراعٍ أوسع نطاقاً. وكما قال السيد رئيس مجلس الوزراء: إن ذلك يعني ممارسة ضغوط خارجية وداخلية لتجنب التصعيد.

ومن خلال هذه الجهود، يسعدني أن أقول إن العراق تسوده في الوقت الحالي بيئة أمنية أكثر استقراراً.

ومع ذلك، ونظراً للمشهد المعقد في البلاد والمتمثل بوجود جهات مسلحة تعمل خارج سلطة الدولة، بالإضافة الى الضغوط الإقليمية الشديدة، فإن الوضع لا يزال قابلاً للاشتعال.

وبعبارة أخرى، ان خطر سوء التقدير لايزال عالي جداً.

وفيما يتعلق بعودة المواطنين العراقيين من شمال شرق سوريا، يسرّني أن أبلّغكم أن العراق مستمرٌ في جهوده الجديرة بالثناء. وفيما أقول ذلك، يبقى الوقت هو جوهر المسألة. ولذلك أودّ أن أعرب عن أملي في أن تزداد حالات

العودة في أقرب وقت.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي – مرة أخرى – أن أؤكد على أن قتال الأمس ضد «داعش» قد يؤدي إلى تفاقم مشاكل الغد. مشاكل لن تتوقف عند حدود العراق.

ومن ثمّ، فإن أي حكومة أخرى لديها مواطنين في مخيم الهول و/أو المرافق الأخرى في شمال شرق سوريا يقع على عاتقها واجب التصرّف.

لعلني أكرر ما سبق أن قلته، ولكن إبقاء الناس إلى أجل غير مسمى في مثل هذه الظروف المُقيِّدة والبائسة يخلق في نهاية المطاف مخاطر من ناحية الحماية والأمن، أكبر من تلك التي تنطوي عليها إعادتهم بطريقة قابلة للسيطرة.

قضية المفقودين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى

سيدي الرئيس،

سأتناول نقطة أخيرة بشأن قضية المفقودين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك الأرشيف الوطني.

كما ذكرت في المرة السابقة، ثمّة حاجة لإحراز تقدّمٍ بوتيرة أسرع. ويجب أن يتضمن ذلك التغلب على العقبات البيروقراطية، ومتابعة القضايا العالقة بشكل فوري.

بعبارة أخرى، هناك حاجة ماسة إلى زيادة الأنشطة الرامية إلى تحديد مواقع الدفن وإجراء المزيد من عمليات التنقيب فيها. ومن الضروري أيضا إعادة تفعيل اللجنة المشتركة المعنية بالممتلكات الكويتية المفقودة. إن الأمر بسيط للغاية، وهو أن وتيرة البحث عن الممتلكات وإعادتها، بما في ذلك الأرشيف الوطني، بطيئة للغاية في الوقت الحالي.

أفق العراق يزخر بالفرص

سيدي الرئيس،

في الختام، اسمحوا لي أن أقول إنه خلال مدة عملي كممثلة خاصة، بدا في بعض الأحيان أن المجتمع العراقي والإطار السياسي كانا على وشك التداعي.

والآن، ليس بوسعنا أن نتوقع اختفاء الظروف التي سمحت بهذا الاختلال بين عشية وضحاها.

فالتعامل مع كلٍ من إرث الماضي وتحديات الحاضر العديدة سيستغرق وقتاً، وكذلك، سواء أحببنا ذلك أم لا، فلا شيءَ منيعٌ ضد التغيُّر.

ومع ذلك، ففي حين وقفت البلاد على شفير الهاوية في مرات عديدة، إلاّ أنها وجدت طريقاً للتراجع عن تلك الهاوية لمواصلة مسيرتها إلى الأمام.

وكما أوضحت في وقتٍ سابق، هناك تحديات مستمرة وخطيرة، لكن أفق العراق يزخر بالفرص، كذلك تحفل البلاد بالأشخاص المستعدين لاغتنامها والراغبين بذلك.

ومما لا شك فيه، سيدي الرئيس، أنّ الأثر الذي تركه هذا البلد وشعبه في نفسي، سيبقى دائماً.

لذا أقول مرة أخرى: عاش العراق

شكرا سيدي الرئيس

بعثة يونامي برهنت أنها شريك متمكن لحماية السلام والأمن في العراق والمنطقة

تصريحات للسفيرة ليندا توماس غرينفيلد رئيسة بعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في مجلس الأمن الدولي بشأن العراق 16 آيار/مايو 2024

شكرا سيدي الرئيس.

وشكرا للممثلة الخاصة للأمين العام هينيس-بلاسشارت. شكرا جزيلا على الإيجاز والأهم من ذلك هو أن نشكرك على خدمتك المتفانية. إن تقدير الحكومة العراقية لجهودك خير دليل على مدى فعالية عملك في تنفيذ مهمة مكتبك.

توفر المراجعة الاستراتيجية المستقلة أساسا هاما لإثراء المراجعة التي يجريها مجلس الأمن الدولي ولتمديد الولاية الحاسمة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي).

لقد سعدنا باستضافة إيجاز غير رسمي لفولكر بيرتس الأسبوع الماضي ونحن نقدر عمله لاستكمال هذا التقرير.

لقد سلطت المراجعة الاستراتيجية الضوء بشكل خاص على أهمية عمل بعثة يونامي في مجالات ثلاث.

ويتمثل المجال الأول بحل المسائل العالقة بين العراق والكويت بموجب القرار رقم ٢١٠٧. وتشكل المساعي الحميدة التي تقوم بها بعثة يونامي مفتاحا لتسهيل المشاركة بين العراق والكويت.

وقد لاحظنا إشارة تقرير الأمين العام الصادر في ٧ أيار/مايو إلى حضور البعثة الاجتماعات الفنية للجنة الثلاثية في بغداد في أوائل آذار/مارس بصفة مراقب.

نثمن التزام العراق بمواصلة الجهود الرامية إلى تحديد مكان ومصير المواطنين المفقودين من الكويت ودول ثالثة، ونشجع الحكومة العراقية على النظر في اقتراح بعثة يونامي بشأن إعادة تنشيط اللجنة الفنية المشتركة بين العراق والكويت بشأن الممتلكات الكويتية المفقودة.

لا شك في أنه ينبغي على الأمم المتحدة مواصلة المشاركة في الجهود الرامية إلى حل هذه القضايا العالقة.

وتتمثل نقطة التركيز الثانية لعمل بعثة يونامي بدعم الانتخابات العراقية. لقد أشاد الممثل الخاص للأمين العام في اجتماعنا الأخير بانتخابات مجالس المحافظات في العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ ووصفها بـ"السلمية والسليمة من الناحية الفنية على نطاق واسع" وبالمحطة المهمة على مسار التقدم الديمقراطي في العراق. وقد أبرزت البعثة لنا ذلك اليوم أيضا.

وقبل الانتخابات البرلمانية المقبلة في إقليم كردستان العراق، نشجع بعثة يونامي على تقديم المزيد من الدعم للإدارة الانتخابية في العراق، والتي قدم تقرير الأمين العام الأخير تفاصيل كثيرة عنها.

وقد أوصت المراجعة الاستراتيجية المستقلة باعتبار تشكيل الحكومة بعد الانتخابات البرلمانية بمثابة محطة مهمة نحو استكمال ولاية البعثة بشكل منظم ومسؤول.

وتدعم الولايات المتحدة بالتالي مواصلة تقديم بعثة يونامي المساعدة الفنية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بما في ذلك مساعدتها في إعداد انتخابات مجلس النواب العام المقبل. إذا من الواضح أنه ينبغي القيام بالمزيد من العمل.

أود أن أشير في النهاية إلى أن بعثة يونامي قد قدمت مساعدة قيمة لناحية تعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية في العراق، كما ساعدت الحكومة العراقية على توسيع إطار الحقوق للجميع وحمايتها وخلق بيئة مواتية للاستثمار الدولي والوفاء بالتزاماتها وتطلعاتها الدولية، على غرار ما تم الإعلان عنه في القمة من أجل الديمقراطية.

خلاصة القول هي أن بعثة يونامي قد برهنت أنها شريك متمكن يساهم في الحفاظ على السلام والأمن، ليس في العراق فحسب، بل أيضا في المنطقة ولا شك في أنها ستضطلع دائما بهذا الدور المهم.

وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع حكومة العراق لتعزيز شراكتنا طويلة الأمد وعلى كامل نطاق حكومتينا وترسيخها، مما يعزز أمن العراق واستقراره وسيادته. ونتطلع إلى مواصلة المحادثات بشأن تجديد ولاية البعثة مع الدول الأعضاء في خلال المشاورات التالية.

شكرا سيدي الرئيس.

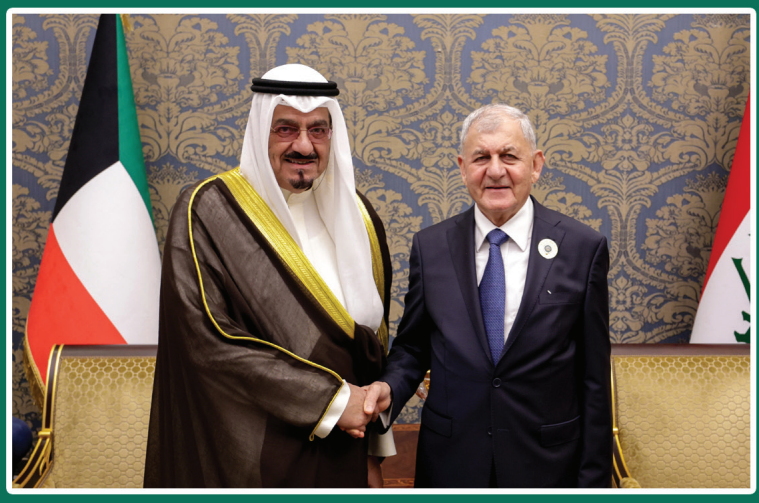

خلال مباحثاته على هامش القمة العربية

رئيس الجمهورية: أهمية تكثيف الجهود لإحلال السلام في المنطقة والعالم

على هامش أعمال القمة العربية في دورتها الثالثة والثلاثين في المنامة التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١٦ أيار ٢٠٢٤، جلالة ملك البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

وفي مستهل اللقاء، هنأ فخامة رئيس الجمهورية، جلالة ملك البحرين على حسن تنظيم أعمال القمة، مشيدا بجهود البحرين التي بُذلت لعقدها والقضايا المهمة التي تناولتها.

كما تم بحث العلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين الشقيقين، إذ أكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية العمل على تعزيزها وتنميتها في مختلف المجالات وبما يحقق المصالح المشتركة ويعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد وجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على أهمية إرساء الأمن والاستقرار

في المنطقة والعمل على إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق ومنحه حقوقه المشروعة وحث المجتمع الدولي لتحمّل مسؤولياته القانونية والأخلاقية لوقف الحرب في قطاع غزة.

بدوره هنأ جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة فخامة الرئيس على استضافة القمة العربية القادمة في بغداد، متمنيا كل الموفقية والنجاح للعراق وشعبه.

وحضر اللقاء مالي وزير الخارجية السيد فؤاد حسين، ومن الجانب البحريني ممثل جلالة الملك سمو الشيخ ناصر بن حمد، ووزير الديوان الملكي صاحب السمو خالد بن أحمد، ووزير الشؤون العامة في الديوان الملكي الدكتور ماجد النعيمي، إضافة إلى عدد من المسؤولين العراقيين .

مباحثات مع الرئيس المصري

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١٦ أيار ٢٠٢٤، فخامة رئيس جمهورية مصر العربية السيد عبد الفتاح السيسي، على هامش القمة العربية في البحرين.

وجرى، خلال اللقاء، بحث تعزيز العلاقات الثنائية وآفاق التعاون بين البلدين الشقيقين، إضافة إلى آخر التطورات والمستجدات على الساحتين العربية والإقليمية.

وأكد السيد الرئيس عمق العلاقات الأخوية والتاريخية بين العراق ومصر، فضلا عن أواصر الأخوة بين الشعبين الشقيقين.

وأشار فخامة الرئيس إلى أهمية التنسيق والتشاور بشأن الملفات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

كما بحث الرئيسان الأوضاع في فلسطين، وتم التأكيد على وجوب وقف العدوان على غزة ، وضرورة تحرك المجتمع الدولي لمنع اتساع الحرب إلى مدن أخرى، وضمان تدفق المزيد من المساعدات الإنسانية الإغاثية للعوائل الفلسطينية.

وشدد الرئيسان على ضرورة اعتماد الحوار الجاد وتخفيف حدة التوترات والصراعات وبما يسهم في تعزيز فرص السلام وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما تم استعراض المواضيع المطروحة على أجندة القمة العربية الحالية التي تستضيفها مملكة البحرين، وضرورة أن تخرج بمقررات وتوصيات تخدم قضايا دول المنطقة في مواجهتها للتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والبيئية.

وحضر اللقاء معالي وزير الخارجية السيد فؤاد حسين، ومعالي وزير الخارجية المصري سامح شكري، إضافة إلى عدد من مسؤولي البلدين.

مباحثات مع الرئيس السوري

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١٦ أيار ٢٠٢٤، فخامة الرئيس السوري السيد بشار الأسد، وذلك على هامش أعمال القمة العربية في دورتها الثالثة والثلاثين المقامة في البحرين.

وجرى، خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية بين البلدين والعمل على تعزيزها في مختلف المجالات ذات

الاهتمام المشترك وبما يحقق مصالح الشعبين الشقيقين ويرسخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأشاد الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد بالعلاقات بين البلدين والتعاون الذي يجري على العديد من الصعد سيما في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز أمن الحدود، مشيرا إلى دعم العراق لترسيخ الأمن والاستقرار في سوريا.

وحول تطورات الأوضاع في المنطقة، أكد الرئيسان أهمية العمل على نزع فتيل الأزمات والعمل على إرساء الأمن والاستقرار وحسم النزاعات عبر الحوار ووفق مبدأ احترام سيادة الدول، وضرورة العمل الفاعل لوقف العدوان على الشعب الفلسطيني وإنهاء الحرب في قطاع غزة، وحث المجتمع الدولي على دعم منح الشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة.

وحضر اللقاء معالي وزير الخارجية السيد فؤاد حسين وعدد من المسؤولين، فيما حضر عن الجانب السوري معالي وزير الخارجية والمغتربين الدكتور فيصل مقداد، ونائب وزير الخارجية والمغتربين السيد بسام صباغ ومندوب سوريا الدائم لدى جامعة الدول العربية حسام الدين آلا.

مباحثات مع الممثل الخاص للرئيس الروسي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١٦ أيار ٢٠٢٤، في مقر إقامته بالمنامة، الممثل الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وبلدان أفريقيا السيد ميخائيل بوغدانوف، ونائب وزير الخارجية الروسي الدكتور أليكسي سكوسوريف والوفد المرافق لهما.

وفي مُستهل اللقاء، نقل بوغدانوف إلى السيد الرئيس تحيات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فيما حمّل فخامة رئيس الجمهورية الممثل الخاص تحياته إلى الرئيس بوتين وتمنياته للشعب الروسي بدوام التقدم والازدهار.

وأكد رئيس الجمهورية ضرورة تطوير العلاقات بين البلدين، وتعزيز آفاق التعاون بما يخدم المصالح المتبادلة للشعبين الصديقين.

كما أكد فخامته أهمية تكثيف الجهود لإحلال السلام في المنطقة والعالم، معربا بهذا الصدد عن أمله بوقف الحرب الروسية الأوكرانية، والركون إلى الحوار من أجل ترسيخ السلم والأمن الدوليين.

وتطرق رئيس الجمهورية إلى الأوضاع في فلسطين، مشيرا إلى وجوب وقف العدوان على غزة، وحث المجتمع الدولي للقيام بدوره المطلوب في حماية السكان الفلسطينيين وتأمين وصول المزيد من المواد الإغاثية.

بدوره، جدد ممثل الرئيس الروسي دعم بلاده لجهود العراق في حماية أمنه واستقراره، مشيدا بدور العراق المحوري في تقريب وجهات النظر بين دول المنطقة.

مباحثات مع رئيس مجلس الوزراء الكويتي

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١٦ أيار ٢٠٢٤ في العاصمة البحرينية المنامة، رئيس مجلس الوزراء الكويتي سمو الشيخ أحمد العبدالله الصباح، على هامش أعمال مؤتمر القمة العربية بدورتها العادية الثالثة والثلاثين المنعقدة في البحرين.

وجرى، خلال اللقاء، بحث تطورات الأوضاع في المنطقة سيما ما يتعلق بالعدوان الذي يتعرض له الشعب

الفلسطيني والجهود العراقية والكويتية في هذا الصدد، فضلاً عن مناقشة طبيعة العلاقات بين البلدين وسبل الارتقاء بها إلى ما يلبي طموح الشعبين الشقيقين.

وأوضح رئيس الجمهورية ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته في إيجاد الحلول للقضية الفلسطينية والعمل على إنهاء الاعتداءات بحق المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية.

وأكد السيد الرئيس أهمية التنسيق بين البلدين بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، مشيراً إلى أهمية تغليب ثقافة السلام والحوار لحل النزاعات والخلافات في سبيل تحقيق التنمية والتعايش السلمي في المنطقة.

من جانبه أكد رئيس مجلس الوزراء الكويتي أن هذا اللقاء يعزز التعاون المثمر البنّاء بين البلدين الشقيقين ويجسد الحرص على الارتقاء به في شتى المجالات وبما يخدم المصالح المشتركة ويحقق آمال الشعبين وتطلعاتهما في التقدم والرفاه.

وحضر اللقاء معالي وزير الخارجية السيد فؤاد حسين، ومن الجانب الكويتي معالي وزير المالية الدكتور أنور علي، ومعالي وزير الخارجية السيد عبد الله علي، إضافة إلى عدد من المسؤولين العراقيين والكويتيين.

مباحثات مع رئيس وزراء جمهورية الصومال الفيدرالية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ١٥ أيار ٢٠٢٤ في مقر إقامته في المنامة على هامش أعمال القمة العربية في دورتها الثالثة والثلاثين في البحرين، رئيس وزراء جمهورية الصومال الفيدرالية السيد حمزة عبدي بري والوفد المرافق له.

وجرى، خلال اللقاء، بحث العلاقات والتعاون بين البلدين، والأوضاع العامة في المنطقة.

وأكد فخامة الرئيس أهمية تعزيز العلاقات بين العراق والصومال والتنسيق المشترك إزاء التحديات التي تواجه البلدين والمنطقة.

وأشار السيد الرئيس إلى ضرورة تخفيف حدة التوترات وإرساء الأمن والسلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، مبينا أن العراق يتطلع إلى التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة في مختلف المجالات.

وحول تطورات الأوضاع في فلسطين، شدد الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد على العمل المشترك والموحد لوقف العدوان الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة وإغاثة الفلسطينيين، والعمل على ضمان كامل حقوقهم المشروعة في إقامة دولتهم على أراضيهم، مؤكدا أن لا أمن واستقرار في المنطقة من دون تحقيق ذلك.

من جانبه، أعرب السيد حمزة عبدي بري عن رغبة جمهورية الصومال الفيدرالية لتطوير العلاقات مع العراق وبما يخدم المصالح المتبادلة، مؤكدا أهمية العمل على إنهاء الأزمات ووقف الحرب على قطاع غزة وإغاثة الشعب الفلسطيني الشقيق.

في مؤتمر عن جدلية المادة (57) من قانون الأحوال الشخصية..

رئاسة الجمهورية تؤكد أحقية حضانة المرأة لأولادها

برعاية فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، عقدت دائرة شؤون المرأة في رئاسة الجمهورية الخميس ١٦ أيار ٢٠٢٤ في قصر بغداد، مؤتمرا عن جدلية المادة (٥٧) من قانون الأحوال الشخصية ومدى الحاجة إلى تعديلها.ونيابة عن السيد الرئيس حضر معالي رئيس ديوان رئاسة الجمهورية الدكتور كامل كريم الدليمي أعمال المؤتمر الذي استهل بعزف النشيد الوطني، كما حضر الجلسة الافتتاحية عدد من أعضاء مجلس النواب والمسؤولين في رئاسة الجمهورية وممثلي منظمات المجتمع المدني إضافة إلى عدد من الناشطين والقانونيين والمدافعين عن حقوق الإنسان

وألقى ممثل رئيس الجمهورية معالي رئيس ديوان الرئاسة كلمة نقل من خلالها تحيات السيد الرئيس وتمنياته بالنجاح والتوفيق للمشاركين في الوصول إلى نتائج مقنعة وعملية ومفيدة بشأن جدلية المادة ٥٧ من قانون الأحوال الشخصية ومدى الحاجة إلى تعديلها.وفي ما يلي نص كلمة ممثل رئيس الجمهورية الدكتور كامل كريم الدليمي:

«بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني أن أمثّل فخامة رئيس الجمهورية في هذه الفعالية الحوارية التي تُجرى برعايةٍ كريمة من فخامة الرئيس

وتقيمها دائرة شؤون المرأة في رئاسة الجمهورية.

أنقل إليكم تحيات السيد الرئيس وتمنياته لمؤتمركم بالنجاح والتوفيق إلى ما يساعد المشرعين العراقيين في الوصول إلى نتائج مقنعة وعملية ومفيدة بشأن جدلية المادة ٥٧ من قانون الأحوال الشخصية ومدى الحاجة إلى تعديلها.

نحن كرئاسة جمهورية مع احقية حضانة المرأة لاولادها، ان توفرت فيها الشروط القانونية والاجتماعية المنصوص عليها ، حتى بلوغهم سن الرشد واتخاذهم القرار المناسب في اختيار احد الابوين للعيش معه.

كما يتوجب على الاب التعاون والتفهم لمثل هذه الحالات ، وتقديم مصلحة الاولاد أولاً ، وان لا يركن الرجل الى القرارات الانفعالية التي تؤذي مستقبل ابنائه ، لا سيما وانهم يمثلون الركيزة الأساسية للمجتمع السوي السليم.

والاهم من ذلك ان يعيش الاولاد في ظل ظروف اجتماعية صحية، واجواء تضمن لهم تربية نفسية مناسبة ، تؤهلهم ليكونوا افراداً نافعين لمجتمعهم ووطنهم.

إننا في دولة ديمقراطية نركن فيها دائماً إلى الحوار المنتج والبنّاء كلما كان بصدد وضع خلافي نحتاج فيه إلى الحوار للوصول إلى نتائج عملية ومفيدة للمجتمع ولتيسير أمور العيش والحياة.

في هذا الصدد أكد فخامة الرئيس على أهمية الحوار الحر وعلى وجوب الاصغاء للراي ومواجهته برأي آخر.

ذلك أننا بصدد موضوع شديد الحساسية يتطلب منا جميعاً مراعاة الحقوق واحترام القناعات المختلفة ومواجهة الحجة بالحجة، وفي ذلك مرضاة لله، ومراعاة لقيم الحياة في دولة ديمقراطية تحترم الحقوق وتصونها.

ويؤكد رئيس الجمهورية، بوصفه حامياً للدستور ومراعياً للحريات، على وجوب تأمين جو حر للنقاش والحوار في هذه القضية المهمة والحساسة، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج تساعد الجهات التشريعية في معرفة اتجاهات الرأي العام كما تعبر عنها نخب المجتمع في ندواتها ومؤتمراتها وفعالياتها المختلفة.

الشكر الجزيل للحاضرين والحاضرات.

وأحر التمنيات لهذه الفعالية المهمة من أجل أن تصل إلى نتائج عملية ومقنعة للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

** كما ألقت السيدة هناء عمانوئيل كوركيس المدير العام لدائرة شؤون المرأة في رئاسة الجمهورية كلمة أكدت فيها أن انعقاد هذا المؤتمر يكتسب أهمية خاصة لارتباطه بالطفولة، جيل الغد، ومستقبل العراق، مشيرة إلى أن توفير الحضانة للأطفال يُمثل إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المجتمعي،

وأضافت أن حضارة الأمم والشعوب تقاس بمدى عنايتها واهتمامها بالأطفال والعمل على رعايتهم تربويا، وتأهيلهم معرفياً وحضارياً بما يسهم في إدماجهم في المجتمع.

وشددت السيدة هناء عمانوئيل كوركيس على وجوب تغليب مصلحة الأطفال وتأمين الأجواء الأسرية والبيئية الملائمة لهم وتمكينهم من مواصلة حياتهم بكل أمان وطمأنينة، مشيرة إلى أن تعديل المادة (٥٧) ليس تشريعا يَصدر ليطبقه الجميع بل هو قضية تحمل أبعاد إنسانية واجتماعية وأسرية إطارها الأم، والأب والأطفال.

بعدها جرت نقاشات مستفيضة بين الخبراء والقانونين والمختصين ركزت على التأثيرات في حال تعديل المادة على الأسرة والمجتمع، أو في حال بقاء المادة ٥٧ من قانون الأحوال الشخصية على حالها، كما تطرقت المناقشات إلى أهمية الحفاظ على مصلحة الأطفال وتوفير بيئة مناسبة لهم.

القضاء التركي يصدر أحكاما بالسجن بحق القادة الكرد في قضية "كوباني"

*المرصد/فريق الرصد

أصدر القضاء التركي أحكاما على قياديين في "حزب الشعوب الديمقراطية الكردي" بقضية "أحداث كوباني"، المبنية على "الدعوات للمظاهرات عقب تفجيرات كوباني".

وجاءت قائمة الأحكام كما يلي:

**القيادي بالحزب ومؤسسه ورئيسه السابق، صلاح الدين ديميرطاش، السجن ٢٨ سنة و٦ أشهر، بتهمة تخريب الوحدة والتضامن، هو قابع بالسجن منذ اعتقلته السلطات التركية في ٤ أكتوبر ٢٠١٦ مع الرئيسة المشاركة السابقة للحزب، فيغين يوكسكداغ، و١٣ نائبا عن الحزب، بتهمة "التعاون مع حزب

العمال الكردستاني".

* *فيغين يوكسيكداغ الرئيسة المشاركة السابقة لحزب الشعوب الديمقراطية الكردي، ومسجونة منذ أكتوبر ٢٠١٦، حكمت بالسجن ٣٠ سنة.

* * *صباحات تونجيل ١٢ سنة، سيتم الإفراج عنها الآن، بعد قضائها المدة داخل السجن مع قرار "منعها من السفر لخارج البلاد".

* *كل من أحمد تورك رئيس بلدية ماردين، وأمينة آينا، ١٠ سنوات.

* *ألتان تان وآيهان بيلغين، براءة.

* *آينور آشان، ٩ سنوات.

* *آيلا أكات آتا، إخلاء سبيل.

* * *غولتان كيشاناك، ١٢ سنة.

ملخص

تعود قضية صلاح الدين دميرتاش وعدد من الزعماء الكرد إلى تظاهرات اندلعت في تركيا في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٤ على خلفية الحرب في سوريا وقضى خلالها ٣٧ شخصاً.

ودين دميرتاش (٥١ سنة) المسجون منذ ٢٠١٦، وسبق أن تنافس مرتين في الانتخابات مع الرئيس رجب طيب أردوغان بعشرات الجرائم بما في ذلك تقويض وحدة الدولة وسلامة أراضيها.

وبعد الجلسة رفع عدد من نواب حزب الشعوب الديمقراطي في الجمعية الوطنية صور الزعيمين المسجونين.

وذكرت منظمة «دراسات الإعلام والقانون» أنه خوفاً من حدوث اضطرابات بعد صدور الأحكام أعلنت ١٤ محافظة جنوبية في الأقل تضم مجتمعات كردية وسورية كبيرة حظر التظاهرات لأربعة أيام.

«حملة اضطهاد»

وأعلن محامو الدفاع أنهم سيستأنفون قرارات المحكمة التي جاءت في أعقاب حديث أردوغان عن «ليونة» سياسية بعد الهزيمة التي تعرض لها حزبه في الانتخابات المحلية التي أجريت في الـ٣١ من مارس (آذار).

ووصفت منظمة «هيومن رايتس ووتش» إدانة دميرتاش وسياسيين كرد بارزين غيره بأنها أحدث خطوة في حملة اضطهاد حرمت الناخبين الكرد بصورة رئيسة من حقهم في التصويت.

وقال مدير قسم أوروبا وآسيا الوسطى في المنظمة هيو ويليامسون إن «استخدام إجراءات جنائية زائفة لإبعاد السياسيين الكرد المنتخبين ديمقراطياً عن الحياة السياسية لن يؤدي إلى شيء لإنهاء نزاع الدولة التركية المستمر منذ عقود مع حزب العمال الكردستاني».

أصل القضية

وتعود القضية المرفوعة ضد أعضاء سابقين في حزب الشعوب الديمقراطي بينهم دميرتاش ويوكسيكداغ إلى واحدة من الفترات الأكثر قتامة في الحرب السورية التي اندلعت في عام ٢٠١١.

وقضى ٣٧ شخصاً في تظاهرات عنيفة اندلعت في تركيا في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٤ بعد نداء أطلقه حزب الشعوب الديمقراطي احتجاجاً على رفض الحكومة التركية التدخل لمنع سقوط مدينة كوباني في أيدي تنظيم «داعش».

وفي عام ٢٠١٥ انتزعت قوات سوريا الديمقراطية كوباني من «داعش» بدعم من الولايات المتحدة.

وقد ترشح صلاح الدين دميرتاش للانتخابات الرئاسية التركية ضد أردوغان في ٢٠١٤ ثم في عام ٢٠١٨ من السجن.

وبعد إدانته عام ٢٠١٨ بالسجن أربعة أعوام وثمانية أشهر بتهمة «الدعاية الإرهابية» في أحد جوانب هذه القضية، أمرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنقرة بالإفراج عنه «في أسرع وقت ممكن»، معتبرة أن سجنه يهدف إلى «خنق التعددية السياسية».

صلاح الدين دميرتاش مستهدف

الى ذلك قال السياسي الكردي، أحمد تورك، إن حكومة حزب العدالة والتنمية جعلت من الزعيم الكردي المعتقل صلاح الدين دميرتاش، هدفا.

وأواخر الأسبوع الماضي، حكم القضاء التركي في قضية كوباني بأحكام قاسية على المدانين فيها، وتم الحكم على الرئيسين المشتركين السابقين لحزب الشعوب الديمقراطي، فيجن يوكسكداغ، بالسجن ٣٠ عامًا و٣ أشهر، وصلاح الدين دميرتاش بالسجن ٤٢ عامًا، كما حكم على أحمد تورك بالسجن ١٠ سنوات.

وتعليقا على الأحكام، قال السياسي الكردي والرئيس المشارك لبلدية ماردين الحضرية، أحمد تورك: "لقد جعلوا من صلاح الدين دميرتاش هدفًا، لقد دافع دميرتاش دائمًا عن السلام والأخوة، ونحن قلنا منذ البداية إن هذه القضية سياسية".

وأضاف تورك: "لقد تم رفع مثل هذه الدعوى لأننا عبرنا عن أفكارنا ضد منظمة وحشية -داعش- ، إنه قرار يهدف إلى تعطيل السلام الاجتماعي، هذا القرار اتخذه السياسيون، وليس القضاء، نحن مستاؤون ليس بسبب الحكم، ولكن من المؤسف أن بعض الشرائح لا تزال تخضع لسياسة التهميش، وأعتبر هذا ضربة لأخوة الشعوب".

وتابع تورك: "لقد كان رد فعلنا ضد عصابات داعش، وليس ضد الدولة، وعلى الرغم من ذلك، سنواصل النضال من أجل السلام وإرساء الديمقراطية في هذا البلد، أعتقد أنه في يوم من الأيام سيدرك الجميع خطأ السياسات المطبقة في هذا البلد".

د.محمد نور الدين :

أحكام قاسية ضدّ قادة الحركة الكردية.. إردوغان يفخّخ مسار «المصالحة»

«شهر العسل» الذي بدأ في الثاني من أيار الجاري، بين السلطة والمعارضة، بالكاد أتمّ أسبوعه الثاني، قبل تفخيخه بصاعق أعدّته السلطة بإتقان، عبر القضاء التركي، لينفجر أوّلاً بالحركة الكردية، وتالياً بمسار المصالحة المفترض مع المعارضة، وخصوصاً «حزب الشعب الجمهوري».

فقد أصدرت «محكمة العقوبات الثقيلة الرقم ٢٢» في أنقرة، حكمها النهائي في ما بات يُعرف بـ«أحداث كوباني»، والذي تضمّن سجناً لسنوات طويلة لبعض زعماء الحركة الكردية، وتخلية آخرين؛ علماً أن القضية لا تقتصر فقط على صلة بعض المتّهمين بـ«أحداث كوباني» في عام ٢٠١٤، بل بتهم أخرى، من مثل الانتماء إلى «حزب العمال الكردستاني»، وحمل السلاح، والعمل على تخريب الوحدة الوطنية.وحصلت «أحداث كوباني»، يومَي الـ ٦ والـ ٧ من تشرين الأول ٢٠١٤، عندما نزل الكرد إلى الشوارع في المدن الكردية في جنوب شرق البلاد، احتجاجاً على رفض الحكومة التركية السماح لمقاتلين من «العمال الكردستاني» بالعبور من شمال العراق عبر الأراضي التركية والدخول إلى سوريا للمساعدة في الدفاع عن مدينة عين العرب (كوباني) التي كانت تتعرّض لهجوم تنظيم «داعش».

وقد تخلّل الاحتجاجات، وقتها، مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوى الأمـن، وتخريب المنشآت العامة، ومقتل ٣٥ شخصاً واثنين من الشرطة، فيما اعتُقل أكثر من ١٠٠ شخص بتهم من قبيل «دعم منظمة إرهابية» و«حمل السلاح». وإذ بدأت التحقيقات في القضية عام ٢٠١٤، إلاّ أنّ المحاكمة بدأت فعليّاً في عام ٢٠٢٠ عندما اعتُقل ١٧ مسؤولاً من قياديّي «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي بتهم مختلفة.

وأصدرت «محكمة العقوبات الثقيلة» في أنقرة، أول من أمس، أحكاماً بالسجن على ١٣ متّهماً، وإطلاق سراح خمسة بعدما أمضوا محكوميّتهم، وتبرئة ١٢ آخرين. ومن أبرز المحكوم عليهم: صلاح الدين ديميرطاش، الرئيس السابق لـ«حزب الشعوب الديموقراطي»، الذي اعتقل في عام ٢٠١٦

أولاً بتهمة تحقير رئيس الجمهورية، ومن ثم بالانتماء إلى منظمة إرهابية، وبلغ مجموع الأحكام في حقّه ٤٢ سنة سجناً؛ وفيغين يوكسيك داغ، الرئيسة السابقة للحزب، وبلغ مجموع الأحكام في حقّها ٣٠ سنة سجناً؛ وأحمد تورك، الرئيس الحالي لبلدية ماردين، وحكم عليه بعشر سنوات.

وقد تركت الأحكام صدمة في الوسط السياسي والاجتماعي، وأحدثت ردود فعل غاضبة. فزعيم «حزب الشعب الجمهوري»، أوزغور أوزيل، الذي توجّهت إليه الأنظار لمعرفة رأيه، كونه الشخص الأول المعني بمسار المصالحة مع السلطة، رأى أنّ «القضية ليست قانونية، بل سياسية»، قائلاً إنها «دعوى فُتحت بعد خمس سنوات على الأحداث، وطاولت رؤساء أحزاب سياسية، وأحكامها غير مقبولة».

من جهته، تحدّث رئيس «حزب الديموقراطية والمساواة للشعوب» الكردي، تونجير باقر خان، عن أن «القرارات ترسم خطوط السياسة للمرحلة المقبلة، وهم لن يعترفوا بها».

وقال إنه «في وقت يُطلق فيه سراح زعماء المافيات، يُلقى بالكرد في آبار الأسيد. القرارات هي انتقام من نتائج الانتخابات البلدية».

ووفق الرئيسة الأخرى للحزب، تولاي خاتم أوغوللاري، فإن «القرارات تأخذ بالعصا ما فشلوا في أخذه بالسياسة... سوف تدخل البلاد في دهاليز الظلمة».

ورأى أحمد تورك، بدوره، أن «القرار أخذه السياسيون وليس القضاء»، واصفاً إيّاه بأنه «انقلاب وضربة للأخوّة بين الشعوب في تركيا... البعض في تركيا يريد إسكات الكرد وإجبارهم على التخلّي عن حقوقهم». وفور صدور الأحكام، أصدر المحافظون قراراً بمنع التجمّعات والتظاهرات وكل أنواع الاجتماعات لمدّة أربعة أيام، في عدد كبير من المدن الكردية، منها: ديار بكر، وماردين، وبينغول، وسعرت، وديرسيم، وفان، وشيرناق، وآغري، وباتمان.

أما أوّل ردود الفعل من جانب السلطة، فجاءت على لسان نائب وزير الداخلية، بولنت طوران، الذي رأى أن «الذي يسعى إلى تخريب البلد نال عقابه. العدل أخذ مجراه»، فيما قال مستشار رئيس الجمهورية، محمد أوتشوم، إن «القضاء في تركيا مستقلّ ومحايد... ومهما كان شعورنا بالفخر

> **الأحكام شكلت ضربة قوية لجهود المصالحة**

بقضائنا كبيراً، يبقى قليلاً» على أن القرار سيترك أثره البالغ في الحياة السياسية التركية؛ فهو جاء في توقيت سيئ، وشكّل ضربةً قوية لجهود المصالحة، أو ما يمكن اعتباره «إراحة» مناخات التشنّج التي سادت في السنوات الأخيرة، والتي تزامنت مع الصراعات والاستحقاقات الانتخابية، وآخرها الانتخابات البلدية في نهاية آذار الماضي.

وتضع قرارات المحكمة في حقّ الكرد، زعيم «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، أمام امتحان حرِج بالنسبة إلى مسار المصالحات الجديد، كونه يشكّل حجر الرحى فيها. ومع أن أوزيل قال، بعد صدور القرار، إنه لا يثق بإردوغان، ولا يمكن أن يثق بأحد، إلا أنّ استمراره في مسار المصالحة قد ينعكس سلباً عليه. فالقاعدة الكردية شكّلت، على مدى السنوات الماضية، الحليف الضمني لـ«الشعب الجمهوري».

ويَنظر معظم المراقبين إلى قرارات المحكمة باعتبارها عقاباً للكرد على موقفهم في الانتخابات الأخيرة، والتي شكّلت، منذ سنوات، أحد أسباب تراجع شعبية «حزب العدالة والتنمية»، فجاءت هزيمة هذا الأخير في الانتخابات البلدية لتفاقم الغضب على المكوّن الكردي والرغبة في الانتقام منه.

وربّما تعقبها إجراءات أخرى لإضعاف الحالة الكردية من خلال العودة مجدّداً إلى سياسات إقالة رؤساء بلديات كرد وتعيين موالين بدلاً منهم، وصولاً إلى محاولة إغلاق «حزب الديموقراطية والمساواة للشعوب» الكردي الممثّل بـ ٦٠ نائباً في البرلمان.

*موقع الكاتب

المحكمة تتجاهل أحكام المحكمة الأوروبية بشأن التعسف

إدانة سياسيين كرد في محاكمة جماعية غير عادلة

تقرير هيومن رايتس ووتش / الترجمة : المرصد

(أنقرة، ١٧ مايو/أيار ٢٠٢٤) – إن إدانة محكمة تركية في ١٦ مايو/أيار ٢٠٢٤ بحق ٢٤ سياسيًا كرديًا بتهم ملفقة بارتكاب جرائم ضد الدولة، تأتي في أعقاب محاكمة سياسية وغير عادلة بشكل واضح، هيومن رايتس ووتش ومشروع دعم التقاضي بشأن حقوق الإنسان في تركيا قال اليوم. وحكمت المحكمة على الـ٢٤ بالسجن لمدد تتراوح بين ٩ إلى ٤٢ عاما، بينما برأت ١٢ سياسيا آخرين كانوا يحاكمون معهم.

وكان السياسيون من حزب الشعوب الديمقراطي المعارض البرلماني (HDP)، بما في ذلك الرئيسان المشاركان السابقان للحزب صلاح الدين دميرتاش وفيجن يوكسكداغ.

ويؤكد الحكم أن السلطات التركية استخدمت نظام العدالة الجنائية لتأمين الاحتجاز التعسفي المطول للسياسيين بتهم لا أساس لها، وإبعادهم عن الحياة السياسية كممثلين منتخبين.

«إن إدانة صلاح الدين دميرتاش، وفيجن يوكسكداغ، وغيرهما من السياسيين المعارضين الكرد البارزين في

محاكمة جماعية هي أحدث خطوة في حملة اضطهاد سلبت الناخبين الكرد بشكل رئيسي من ممثليهم المختارين، وقوضت العملية الديمقراطية، وجرمت الخطاب السياسي القانوني».

وقال هيو ويليامسون ، مدير قسم أوروبا وآسيا الوسطى في هيومن رايتس ووتش: «إن استخدام الإجراءات الجنائية الزائفة لإزالة السياسيين الكرد المنتخبين ديمقراطياً من الحياة السياسية لن يفعل شيئاً لإنهاء صراع الدولة التركية المستمر منذ عقود مع حزب العمال الكردستاني».

وفي جلسة محكمة الجنايات الثانية والعشرين في أنقرة، حكمت المحكمة على صلاح الدين دميرتاش بالسجن لمدة ٤٢ عامًا، وعلى فيجن يوكسكداغ بالسجن ٣٠ عامًا، وعلى جولتان كيشاناك، عمدة ديار بكر السابق، بالسجن ١٢ عامًا، بينما أفرجت عن كيشاناك وأربعة آخرين في انتظار الاستئناف. حكم على أحمد تورك، عمدة مدينة ماردين، بالسجن لمدة ١٠ سنوات.

وأمرت المحكمة باستمرار احتجاز ١٣ متهمًا، من بينهم دميرتاش ويوكسكداغ. وقد تمت محاكمة أعضاء البرلمان السابقين من حزب الشعوب الديمقراطي ورؤساء البلديات المنتخبين ومسؤولي الحزب على مدى السنوات الثلاث الماضية بتهم متعددة، تتراوح من محاولة «تدمير وحدة الدولة وسلامتها» و«العضوية في منظمة إرهابية» إلى «القتل». «.

وتتألف الأدلة ضدهم، كما أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بشكل شبه حصري من منشورات حزبهم على وسائل التواصل الاجتماعي وخطبه السياسية.

يتركز الاتهام الأساسي في لائحة الاتهام المؤلفة من ٣٥٣٠ صفحة والتي تذكر أسماء ١٠٨ متهمين - من بينهم ٣٦ متهمًا - على أربعة منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي بتاريخ ٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، من حساب تويتر لحزب الشعوب الديمقراطي إلى جانب الخطب السياسية للسياسيين.

> **يواجه المجتمع الدولي الآن خياراً حاسمابين الصمت او التنديد**

أضافت النيابة إلى ملف القضية، بعد عدة سنوات من الأحداث المعنية، بعض الأقوال، بما في ذلك من شهود مجهولين، تتضمن تأكيدات عامة وغير مدعومة بأدلة ضد السياسيين. وجاءت إضافة هذه الأقوال المشكوك فيها إلى ملف القضية بعد إجراء تعسفي لم يحترم الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة للمتهمين.

دعت تغريدات الحزب لعام ٢٠١٤ أنصاره إلى الاحتجاج على الحصار المستمر لمدينة كوباني السورية ذات الأغلبية الكردية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية المتطرف (داعش).

وتتخذ لائحة الاتهام هذه التغريدات كأساس لتحميل السياسيين المتهمين المسؤولية المباشرة عن الاحتجاجات التي تلت ذلك في ٣٢ مدينة في جميع أنحاء تركيا في الفترة من ٦ إلى ٨ أكتوبر ٢٠١٤، والتي أسفرت فيها اشتباكات عنيفة عن مقتل ٣٧ شخصًا على الأقل، ولم يتم الكشف عن ظروفها بشكل كامل على الإطلاق. وأوضح. وأطلقت وسائل الإعلام على محاكمة السياسيين اسم «محاكمة كوباني» بسبب الإشارة إلى احتجاجات كوباني.

ووجهت لائحة الاتهام إلى السياسيين ما يصل إلى ٣٠ جريمة، بما في ذلك الجريمة الرئيسية المتمثلة في محاولة «تدمير وحدة الدولة وسلامتها»، وكذلك «القتل» و«إتلاف الممتلكات» و«السرقة» فيما يتعلق بالأحداث. الوفيات وأعمال العنف خلال الاحتجاجات التي حملتهم المسؤولية عنها.

تم بعد ذلك دمج ملفات القضايا الجنائية الجارية ضد السياسيين في محاكم مختلفة تتهمهم بجرائم مثل

> انها أحدث خطوة في حملة اضطهاد سلبت الناخبين الكرد بشكل رئيسي من ممثليهم المختارين

«العضوية في منظمة إرهابية» و»نشر الدعاية الإرهابية» مع ملف قضية «محاكمة كوباني».

ويعد الحكم الذي أصدرته محكمة أنقرة، والذي قال السياسيون المدانون إنهم سيستأنفونه، أحدث تطور في حملة طويلة من الاضطهاد ضد حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد. وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش ومشروع دعم التقاضي بشأن حقوق الإنسان في تركيا إن الاضطهاد قادته حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم بزعامة الرئيس رجب طيب أردوغان بالتحالف مع حزب العمل القومي اليميني المتطرف.

وجاءت حملة القمع ضد السياسيين في أعقاب انهيار الجهود المكثفة التي بذلها الحزب والحكومة في عام ٢٠١٥ لوضع حد للصراع المستمر منذ عقود بين حزب العمال الكردستاني المسلح والدولة التركية.

في مايو ٢٠١٦، وفي تسلسل سريع للأحداث، قادت الحكومة خطوة مثيرة للجدل لرفع الحصانة البرلمانية عن البرلمانيين من خلال تعديل دستوري مؤقت. في ٤ نوفمبر ٢٠١٦، تم اعتقال وسجن أعضاء بارزين في البرلمان من حزب الشعوب الديمقراطي، وفي تواريخ منفصلة رؤساء بلديات منتخبين من حزب شقيق، بتهم تتعلق بالإرهاب .

وظل دميرتاش ويوكسكداغ، الرئيسان المشاركان السابقان لحزب الشعوب الديمقراطي، في السجن منذ ذلك الحين. ويحارب الحزب نفسه قضية تسعى إلى إغلاقه أمام المحكمة الدستورية في تركيا .

كما أن الحكم الصادر عن محكمة أنقرة ينتهك بشكل صارخ حكمين ملزمين أصدرتهما المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. قررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في حكم يتعلق بدميرتاش في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠ وحكم يتعلق بيوكسكداغ و١٢ آخرين في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢ ، أن احتجازهم على أساس الخطب ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي يشكل خطوة ذات دوافع سياسية لإسكاتهم، «وخنق التعددية والديمقراطية».

الحد من حرية النقاش السياسي، وهو جوهر مفهوم المجتمع الديمقراطي. وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن حقوقهم في الحرية وحرية التعبير والترشح للانتخابات قد انتهكت وأنه يجب إطلاق سراح السياسيين على الفور.

إن الوقائع المزعومة التي تشكل الأساس الذي تم على أساسه احتجاز دميرتاش ويوكسكداغ، والتي تشكل أساس إدانتهما، هي إلى حد كبير نفس تلك الواردة في الإجراءات التي وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنها لا تشكل أسباباً كافية لاحتجازهما.

«إن الحكم على دميرتاش ويوكسكداغ والعديد من السياسيين المعارضين البارزين الآخرين في تركيا بالسجن لفترات طويلة بسبب دفاعهم السياسي العادل عن الحقوق الكردية يمثل ضربة أخرى للآمال في حدوث تغيير إيجابي في حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية.

وقالت عائشة بينجول دمير، مديرة مشروع دعم التقاضي في مجال حقوق الإنسان في تركيا: «في البلاد». «إن هذه الإدانة الأخيرة، إلى جانب الاعتقالات التعسفية والمشحونة سياسياً، تنتهك بشكل صارخ المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتتجاهل أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ويواجه المجتمع الدولي الآن خياراً حاسماً: إما التزام الصمت والمخاطرة بالتواطؤ في هذه الممارسات القمعية، أو التنديد بها واتخاذ إجراءات صارمة، بما في ذلك بدء إجراءات مخصصة لمثل هذه الانتهاكات الجسيمة للالتزامات الدولية.

الاحكام بحق القادة الكرد، يضعف الآمال في التغيير الديمقراطي

موقع المونيتور الامريكي/ الترجمة :المرصد

أمبرين زمان:أصدرت محكمة تركية، الخميس، أحكاما بالسجن لمدة ٣٧٥ عاما على ١٠٨ متهمين، معظمهم من الكرد، بسبب أعمال شغب دامية عام ٢٠١٤ اندلعت عندما خرج الكرد في جنوب شرق البلاد إلى الشوارع احتجاجا على دعم الحكومة لتنظيم داعش أثناء حصاره. مدينة كوباني الكردية السورية.

حُكم على صلاح الدين دميرتاش، السياسي الكردي الأكثر شعبية في تركيا في العصر الحديث، بالسجن لأكثر من ٤٠ عامًا بتهمة التحريض على الاضطرابات، التي أسفرت عن مقتل ٣٧ شخصًا، معظمهم من أنصار دميرتاش وحزبه.

وظل في السجن منذ عام ٢٠١٦ على الرغم من حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٢٠ الذي اعتبر استمرار احتجازه غير قانوني. ورفضت محكمة تركية طلب إعادة محاكمته للمرة الثالثة يوم الأربعاء.

وأثارت الأحكام الصادرة يوم الخميس وابلاً من ردود الفعل الغاضبة وبدد الآمال المتزايدة في أن يعيد الرئيس رجب طيب أردوغان تبني الإصلاحات

جنكيز جاندار: لقد تم ذبح العدالة مرة أخرى

الديمقراطية بعد سنوات من الضغوط المتواصلة على معارضيه والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وقال تونجر باكيرهان، الرئيس المشارك لحزب الديموقراطية الديمقراطية المؤيد للكرد، بينما كان المشرعون من الحزب يرفعون صور زملائهم المحكوم عليهم في الغرفة، ويضربون على الطاولات والمنابر: «لقد أُلحقت وصمة عار سوداء مرة أخرى بالتاريخ القانوني لتركيا».

في مظاهرة. «لقد تم ذبح العدالة مرة أخرى. بغض النظر عما تقرره، فإن قوتك لن تكون كافية لمنع النضال من أجل سيادة قانون العدالة»، قال جنكيز جاندار، الصحفي السابق ونائب الحزب الديمقراطي الديمقراطي عن العاصمة غير الرسمية للكرد، ديار بكر، غاضبًا في منشور على موقع X.

وخرج محامو الدفاع من القاعة بينما قرأ رئيس الجلسة الأحكام. وكان المتهمون أنفسهم قد قاطعوا الجلسة للإشارة إلى ازدرائهم.

أحمد تورك، وهو من قدامى المحاربين البارزين في الحركة الكردية، الذي تم انتخابه عمدة لمدينة ماردين بجنوب شرق البلاد في الانتخابات المحلية التي أجريت في ٣١ مارس/آذار - والتي تقدم فيها حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي على حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه أردوغان.

المرة الأولى — كان من بين المحكوم عليهم اليوم. وحُكم على ترك بالسجن ١٠ سنوات لعضويته في منظمة إرهابية، وهو تعبير ملطف لحزب العمال الكردستاني (PKK). واستند الجزء الأكبر من الإدانات الصادرة يوم الخميس إلى صلات المتهمين المزعومة بالجماعة التي تقاتل من أجل أشكال مختلفة من الحكم الذاتي الكردي منذ عام ١٩٨٤.

ومع ذلك، كانت هناك أخبار جيدة لبعض المتهمين. على سبيل المثال، حكم القاضي بإطلاق سراح جولتان كيساناك، عمدة ديار بكر السابق، على الرغم من تأييد إدانتها. وتمت تبرئة اثني عشر آخرين من بعض التهم، ولكن لم يتم إطلاق سراحهم جميعاً. تمت تبرئة دميرتاش من تهمة المسؤولية عن مقتل العديد من الشباب الكرد المؤيدين لحزب العدالة والتنمية خلال الاضطرابات، وهو أخطر اتهام على الإطلاق.

لا مزيد من الانفتاح، فقط حرب الحرب

أردوغان هو أول زعيم تركي منذ الرئيس الراحل تورغوت أوزال يسعى إلى إيجاد حل سياسي للقضية الكردية، حل يتفوق فيه الإيمان والمثل المشتركة على العرقية، أو على الأقل هذا ما ادعى حزب العدالة والتنمية. ولهذا السبب يستمر بعض الكرد في تصور العودة إلى طاولة المفاوضات.

لقد سمح بإجراء محادثات مباشرة مع حزب العمال الكردستاني في عام ٢٠٠٨، وعندما تم تخريب تلك المحادثات، أعطى الضوء الأخضر لإجراء جولة ثانية في عام ٢٠١٢ مع زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان. لكن مزيجاً من طموحات أردوغان الرئاسية، وتوسع حزب العمال الكردستاني، والصراع في سوريا المجاورة، من بين عوامل أخرى، حسم مصيرهم. تخلى أردوغان عن المحادثات

وسرعان ما شكل تحالفًا مع الزعيم القومي اليميني دولت بهجلي، الذي يعارض بشدة أي شكل من أشكال الحوار مع حزب الحركة الديمقراطية أو حزب العمال الكردستاني.

وانهار وقف إطلاق النار الذي استمر لمدة عامين ونصف العام بعد فترة وجيزة. وأعقب ذلك تصعيد حاد في الهجمات التركية، حيث احتلت القوات التركية مساحات واسعة من شمال وشمال شرق سوريا، حيث شكلت الشبكة الشقيقة لحزب العمال الكردستاني إدارة مستقلة بعد انسحاب القوات السورية لمحاربة المتمردين السنة في أماكن أخرى من البلاد. وتنظر تركيا إلى شبه الدويلة – المعروفة باسم روج آفا، أو كردستان الغربية – باعتبارها تهديدًا وجوديًا يثير المشاعر الانفصالية بين كردها. ناهيك عن أن استطلاعات الرأي الأخيرة تشير إلى أن معظمها لا يؤيد الانفصال.

وقال جيران أوزجان، مدير معهد السلام الكردي في واشنطن: «منذ اليوم الأول، كانت قضية كوباني بمثابة انتقام من الحكومة التركية ضد الحركة السياسية الكردية بعد انهيار عملية السلام بين الدولة وحزب العمال الكردستاني». «مع القرارات التي تم الإعلان عنها اليوم، والطريقة التي احتفل بها بعض المسؤولين الحكوميين بالفعل، نرى أنه لا يوجد تغيير جذري في النهج العسكري لحزب العدالة والتنمية تجاه القضية الكردية. وقال أوزجان للمونيتور: «سيؤدي هذا بالتأكيد إلى تبديد أي أمل في تخفيف حملة القمع التي تشنها الحكومة على المعارضة، أو على الأقل عدم توسيعها لتشمل الكرد».

وينظر على نطاق واسع إلى ما يسمى بمحاكمة كوباني التي بدأت في عام ٢٠٢١ على أنها قضية ذات

تمت تبرئة دميرتاش من تهمة المسؤولية عن مقتل العديد من الشباب الكرد

دوافع سياسية تهدف إلى إضعاف الحركة الكردية واحتجاز حزب الديمقراطيين الديمقراطيين رهينة للحكومة، التي سعت إلى ترهيبها لحملها على حجب الدعم عن المعارضة. لقد رفض حزب الديمقراطيين الديمقراطيين والأحزاب الشقيقة له مراراً وتكراراً الرضوخ، وبدلاً من ذلك دعموا حزب الشعب الجمهوري وكتلة من أحزاب المعارضة الأخرى في الانتخابات البرلمانية والرئاسية العام الماضي وفي الانتخابات البلدية هذا العام.

وأشار إردال دوغان، محامي حقوق الإنسان الذي يتابع القضية، إلى أن جميع الأحكام المعلنة اليوم قابلة للاستئناف. وكتب دوغان على موقع X: «حقيقة عدم تبرئة جميع المتهمين تظهر أن قضية كوباني ستستمر كعملية ابتزاز لـ... السياسة والسياسيين الكرد». وبعبارة أخرى، تسعى الحكومة إلى استخدام القضية للمساومة السياسية. وقال دوغان للمونيتور: «وإفساد الحركة السياسية الكردية».

آمال محطمة

وظهرت الآمال بحدوث تحول في موقف أردوغان في أعقاب الأداء الضعيف لحزب العدالة والتنمية في انتخابات مارس/آذار. ومع دخول الاقتصاد التركي في حالة ركود وسط ارتفاع معدلات التضخم – وهو سبب كبير لخسارة حزب العدالة والتنمية الدعم – اعتقد البعض أن أردوغان سيبني جسورًا مع

> كانت قضية كوباني بمثابة انتقام من الحكومة التركية ضد الحركة السياسية الكردية

المعارضة العلمانية والكرد جزئيًا لصرف الانتقادات الغربية لأسلوبه الاستبدادي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ومن الواضح أن إطلاق سراح دميرتاش ورجل الأعمال الخيرية عثمان كافالا، الذي حكم عليه بالسجن مدى الحياة في قضية منفصلة ذات دوافع سياسية مماثلة، من شأنه أن يساعد في إصلاح صورة أردوغان. وفي عام ٢٠١٩، أمرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالإفراج الفوري عن كافالا.

وقد تسمح العلاقات الأفضل مع المعارضة لأردوغان بالمضي قدماً في إجراء تغييرات دستورية من شأنها أن تسمح له بالترشح لفترة رئاسية ثالثة، حتى لو بسلطات محدودة.

وتـزايـدت التكهنات بشأن هـذا النوع من الصفقات عندما التقى أوزجور أوزيل، زعيم حزب الشعب الجمهوري، مع أردوغان في وقت سابق من هذا الشهر في أنقرة وحثه، من بين أمور أخرى، على احترام سيادة القانون وإطلاق سراح كافالا.

كان أوزيل أمي في أعقاب الإدانات مباشرة. ومع ذلك، فقد وصف محاكمة كوباني بأنها «محاكمة سياسية» في وقت لاحق من اليوم خلال مقابلة مع قناة سوزكو التلفزيونية الموالية للمعارضة. وقال أوزيل: «ليس هناك أي شيء مقبول بشأن الأحكام الصادرة على دميرتاش وفيغن يوكسيداغ».

وساعد الكرد المؤيدون للديمقراطية الديمقراطية في التأثير على التصويت لصالح حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات البلدية، مما أدى إلى إطاحة شاغلي حزب العدالة والتنمية في اسطنبول وأنقرة في عام ٢٠١٩ ومساعدتهم على الاحتفاظ بكلتا المدينتين وإضافة المزيد في مارس.

وقال أوزجان: «هذا هو الوقت المناسب لحزب الشعب الجمهوري لمعرفة ما إذا كان صادقاً في التواصل مع الكرد». كلما طال انتظارهم، كلما اقتربوا من الانهيار، وليس الاختراق.

جونول تول هو مدير برنامج تركيا في معهد الشرق الأوسط ومؤلف كتاب «حرب أردوغان: صراع الرجل القوي في الداخل وفي سوريا». وتعتقد أن الآمال في تخفيف نهج أردوغان كانت ساذجة في أحسن الأحوال. وقال تول: «لقد تعمقنا في الاستبداد لدرجة أننا لا نستطيع تصحيح المسار». وقد أتاحت تسع سنوات من التحالف لبهجلي وزملائه الصقور في المؤسسة ممارسة نفوذهم على القضايا الأمنية على نطاق يتجاوز بكثير قوته الانتخابية المتضائلة.

إن التقدم الكبير في التكنولوجيا العسكرية التركية، ولا سيما طائراتها بدون طيار المرغوبة عالمياً، وضع حزب العمال الكردستاني في موقف دفاعي مباشر، مما دفع غالبية المسلحين إلى الخروج من تركيا إلى قواعدهم في جبال شمال العراق، حيث يواصل الجيش التركي محاكمة المقاتلين الأتراك. حرب. والتفكير هو: لماذا تتحدث مع حزب العمال الكردستاني إذا كنت تستطيع التغلب عليه؟

وقال تول: «مع ترسيخ القومية التركية بقوة مرة أخرى في البنية الأيديولوجية للنظام، أصبح لدى أردوغان مساحة أقل للمناورة دون المساس بسلطته». وخلصت إلى أنه لهذا السبب، تظل الحرية بالنسبة لديميرتاش وزملائه بعيدة المنال.

اختتام القمة العربية الـ٣٣ باصدار اعلان البحرين.. أبرز كلمات القادة

اختتمت القمة العربية في البحرين أعمالها يوم الخميس ١٦-٥-٢٠٢٤، بالدعوة إلى نشر قوات حماية وحفظ سلام دولية تابعة للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى حين تنفيذ حل الدولتين».

ودعا البيان «كافة الفصائل الفلسطينية للانضواء تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية» التي اعتبرتها «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

وأيّدت الدول العربية الـ٢٢ دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وملك البحرين حمد بن

عيسى آل خليفة إلى «عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين».

في سياق متّصل، دان البيان الختامي للقمة «بشدة التعرض للسفن التجارية بما يهدد حرية الملاحة والتجارة الدولية ومصالح دول وشعوب العالم» مؤكدًا التمسك بـ«ضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر وبحر العرب وبحر عمان والخليج العربي».

على صعيد آخر، حضّت الدول العربية الحكومة السودانية وقوات الدعم السريع على «الانخراط الجاد والفعال مع مبادرات تسوية الأزمة»من أجل «إنهاء الصراع الدائر واستعادة الأمن والاستقرار».

ابرز الكلمات

في كلمته قال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان:

-نطالب المجتمع الدولي بدعم جهود وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

-ندعو إلى وقف أي نشاط يؤثر على سلامة الملاحة البحرية.

-السعودية تدعم جميع الجهود وتعمل على حل القضايا القومية العربية.

من جهته قال ملك البحرين:

القمة العربية تنعقد وسط ظروف إقليمية ودولية بالغة التعقيد من حروب مدمرة ومآس إنسانية مؤلمة وتهديدات تمس أمتنا في هويتها وأمنها وسيادتها ووحدة وسلامة أراضيها.

مع استمرار المخاطر المحيطة بأمننا القومي العربي يتزايد حجم المسئولية الملقاة على عاتقنا لحماية مسيرتنا العربية المشتركة ولفتح صفحة جديدة من الاستقرار والتنمية تقربنا من تطلعاتنا المشروعة كقوة حضارية قادرة على فهم متطلبات العصر ومواكبة عجلة تقدمه.

في ضوء ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق من إنكار لحقوقه المشروعة في الأمن والحرية وتقرير المصير، تزداد حاجتنا لبلورة موقف عربي ودولي مشترك وعاجل، يعتمد طريق التحاور والتضامن الجماعي لوقف نزف الحروب وإحلال السلام النهائي والعادل، كخيار لا بديل عنه.

قيام الدولة الفلسطينية المستقلة سيأتي بالخير على الجوار العربي بأكمله ليتجاوز أزماته ولتتلاقى الأيادي من أجل البناء التنموي المتصاعد دعماً للأشقاء الفلسطينيين جميعاً.

يجب التوافق على اعتماد خيار السلام كخيار استراتيجي لا غنى عنه لصون مسيرتنا الإنسانية وتأمين وصولها لغَدِها المشرق

نجاحنا في التقدم والبناء الحضاري مرتبط بقوة إيماننا واستمرار سعينا لتحظى شعوب

المنطقة بأجواء السلام الدائم ولتنعم بجوهر التنمية الشاملة والقائمة على العدالة والمساواة وتعزيز حقوق الإنسان وحماية حرياته.

البحرين تتقدم بعدد من المبادرات للإسهام في خدمة القضايا الجوهرية لاستقرار المنطقة:

- الدعوة لمؤتمر دولي لسلام في الشرق الأوسط
- دعم الاعتراف الكامل بدولة فلسطين وقبول عضويتها بالأمم المتحدة
- توفير الخدمات التعليمية والصحية للمتأثرين من الصراعات والنزاعات في المنطقة

رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي:

نواجه حربا شعواء على الشعب الفلسطيني.

كل تأخير لحل الدولتين هو إسهام في تدمير جميع مقومات الحياة وإراقة الدماء.

ندعو لتنشيط الشراكة العربية الأفريقية.

حرب السودان يجب أن تتوقف بعيدا عن كل تدخل خارجي.

يجيب دعم المصالحة الوطنية بالسودان لتحقيق الاستقرار.

ملك الأردن يدعو العالم لتحمل مسؤولياته لإنهاء حرب غزة

منطقتنا تشهد واقعا اليما وغير مسبوق بسبب ما يحدث في غزة.

حرب إسرائيل على غزة تجاوزت واخترقت كل المواثيق والقوانين الدولية.

يجب أن تتوقف الحرب على غزة فورا.

مجيب مساندة الحكومة الفلسطينية للقيام بمهامها.

ندعم اقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

ما يشهده غزة من تدمير سيتر سيترك أثار سلبية

نرفض تهجير الفلسطينيين ومحاولات فصل بين غزة والضفة الغربية.

الرئيس الفلسطيني محمود عباس:

الولايات المتحدة استخدمت الفيتو ٤ مرات لمنع وقف الحرب وحصول فلسطين على عضوية أممية.

على امريكا التوقف عن استخدام الفيتو ضد القتل الجماعي الدولي.

جرائم الحرب والإبادة الجماعية في غزة مستمرة منذ ٧ أشهر.

إسرائيل دمرت أكثر من ٧٠ ٪ من البنية التحتية في غزة.

حكومتنا الجديدة لم تتلق أي دعم مالي رغب الترحيب الدولي بها.

الوقت ملح لتفعيل شبكة الأمان العربية لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.
حماس هي التي ترفض إنهاء الانقسام الداخلي.
هجوم حماس في ٧ أكتوبر وفر لإسرائيل مبررا للهجوم على غزة.
أولويتنا هي الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي.
نطالب بالبدء الفوري لتنفيذ حل الدولتين.
ما فعلته حماس كان قرارا منفردا وغير مسؤول.
نرفض تهجير الفلسطينيين وتكرار مأساة النكبة.

رئيس الوزراء اللبناني:

علينا العمل لوقف فوري لإطلاق النار وإدخال المساعدات لقطاع غزة وتطبيق حل الدولتين.
لبنان تحمّل العبء الأكبر من اللاجئين السوريين ونأمل ببلورة آلية لعودتهم إلى بلادهم.
نجدد تمسكنا بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بلبنان.

الامين العام لمجلس التعاون الخليجي:

أكد جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن القمة العربية الـ ٣٣ التي تستضيفها مملكة البحرين، لها أهمية كبيرة نظراً لما تمر به المنطقة من أزمات وتطورات غير مسبوقة وخاصةً الأوضاع الكارثية في غزة، بالإضافة إلى مناقشة العديد من الملفات والقضايا العربية.
وأعرب عن تطلعاته الواثقة بأن تسهم القمة العربية الـ ٣٣ في تطوير وتقوية العلاقات العربية وزيادة التضامن والتكاتف بينهم لمواجهة تحديات الأمن والاستقرار، وزيادة العمل العربي الجماعي المشترك، والتعاون في كافة المجالات.
وذكر أن هذه القمة تعقد في ظل الهجمات والانتهاكات الإسرائيلية الغير مسؤولة ضد الشعب الفلسطيني وقطاع غزة على وجه التحديد، مما يتطلب منا جميعاً العمل المشترك لحث المجتمع الدولي بكافة دوله ومؤسساته ومنظماته لوقف الانتهاكات الخطيرة والتصعيد العسكري الإسرائيلي المستمر في قطاع غزة.
مؤكدا على مواقف دول المجلس الثابتة تجاه القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، ودعم قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن حدود الرابع من يونيو١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية.

إعلان البحرين

النص الكامل للبيان الختامي للقمة العربية بالمنامة في -16ايار2024-

بدعوة كريمة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم، عقد أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الدول العربية الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، (قمة البحرين)، برئاسة جلالة ملك مملكة البحرين، تأكيدا على ما يجمع بين الدول العربية من أواصر الأخوة والتاريخ والمصير المشترك.

وإيمانا بأهمية العمل العربي المشترك في الحفاظ على أمن واستقرار الدول العربية والتعاون والتكامل في كافة المجالات، وتأكيدا على أهمية التعامل برؤية استراتيجية موحدة مع التحديات ومتطلبات التنمية المستدامة لما فيه الخير والنفع للشعوب العربية؛

وإدراكًا للأهمية الإستراتيجية للأمة العربية على الساحة العالمية، وإمكانياتها الاقتصادية ومواردها البشرية، وضرورة تهيئة الظروف لتعزيز التعاون وبناء الشراكات الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة القائمة على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، بما يلبي تطلعات شعوبنا العربية ويحقق النمو والازدهار؛

وإيمانًا بقيم التسامح والتعايش الإنساني، وتعزيز الأخوة الإنسانية والاحترام المتبادل بين أمم وشعوب العالم،

ودعم الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات والحضارات، وتعزيز السلم والاستقرار العالمي، وتمسكنا بمبادئ ديننا الإسلامي وقيمنا العربية الأصيلة، وتكريس التآخي والتآلف والتعاون بين دول العالم لما فيه خير وصالح البشرية؛

والتزامًا بمبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، والاحترام المتبادل، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وتوجيه الجهود نحو تحقيق السلم والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط؛

وحرصًا على التمسك بالتضامن والتكاتف والتآزر للتعامل الجماعي مع الظروف الراهنة، وتكريسا لأهمية التواصل والتعاون والتكامل لتعزيز التقدم الجماعي لدولنا في كافة المجالات نحو منطقة آمنة ومستقرة ومزدهرة تلبي مصالح وتطلعات شعوبها؛

نحن قادة الدول العربية مجتمعين:

١-نعرب عن التعازي لدولة الكويت وشعبها الشقيق بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت الراحل طيب الله ثراه، ونبارك لصاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، تولي سموه مقاليد الحكم في دولة الكويت، متمنين لسموه التوفيق والسداد ولشعب الكويت الخير والنماء والازدهار.

* *

٢- نعرب عن التقدير للجهود الطيبة التي بذلتها المملكة العربية السعودية خلال فترة رئاستها للقمة العربية الثانية والثلاثين، والمساعي الخيرة التي تقوم بها لتوحيد الجهود، ودعم العمل العربي المشترك، وتعزيز الأمن الاقليمي، والدفاع عن مصالح الدول العربية وشعوبها.

* *

٣- نؤكد على أهمية استمرار اللجنة الوزارية العربية الإسلامية المشتركة في جهودها المستهدفة وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وإنهاء الكارثة الإنسانية التي يعاني منها أكثر من مليونين وثلاث مائة ألف مواطن فلسطيني، وحشد موقف دولي داعم لحق الشعب الفلسطيني الشقيق بالعيش بأمن وأمان وحرية في دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني. ونشكر اللجنة على جهودها على الساحتين الإقليمية والدولية، معربين عن التقدير لجهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في التحضير والترتيب لعقد القمة الثالثة والثلاثين.

* *

٤- نؤكد على ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة فورًا، وخروج قوات الاحتلال الإسرائيلي من جميع مناطق القطاع، ورفع الحصار المفروض عليه، وإزالة جميع المعوقات وفتح جميع المعابر أمام إدخال مساعدات إنسانية كافية لجميع أنحائه، وتمكين منظمات الأمم المتحدة، وخصوصا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) من العمل، وتوفير الدعم المالي لها للقيام بمسؤولياتها بحرية وبأمان، مجددين رفضنا القاطع لأي محاولات للتهجير القسري للشعب الفلسطيني من أرضه بقطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية. وندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف إطلاق النار الفوري والدائم وإنهاء العدوان في قطاع غزة، وتوفير الحماية للمدنيين، وإطلاق سراح

الرهائن والمحتجزين.

وفي هذا السياق ندين بشدة عرقلة إسرائيل لجهود وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وإمعانها في التصعيد العسكري من خلال إقدامها على توسيع عدوانها على مدينة رفح الفلسطينية رغم التحذيرات الدولية من العواقب الإنسانية الكارثية لذلك.

كما ندين سيطرة القوات الاسرائيلية على الجانب الفلسطيني من معبر رفح بهدف تشديد الحصار على المدنيين في القطاع، مما أدى إلى توقف عمل المعبر وتوقف تدفق المساعدات الإنسانية، وفقدان سكان غزة من الشعب الفلسطيني لشريان الحياة الرئيسي، ونطالب إسرائيل في هذا الصدد بالانسحاب من رفح، من أجل ضمان النفاذ الإنساني الآمن.

ونؤكد الموقف العربي الثابت والداعم للقضية الفلسطينية، باعتبارها القضية المركزية وعصب السلام والاستقرار في المنطقة، ورفضنا القاطع لكل محاولات تهجير الشعب الفلسطيني داخل أرضه أو إلى خارجها باعتباره خرقا واضحا للقانون الدولي، سنتصدى له جماعيًا. ونؤكد إدانتنا الشديدة لجميع الإجراءات والممارسات الإسرائيلية اللاشرعية التي تستهدف الشعب الفلسطيني الشقيق وتحرمه من حقه في الحرية والدولة والحياة والكرامة الانسانية الذي كفلته القوانين الدولية.

ونجدد موقفنا الثابت ودعوتنا إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، ونؤيد دعوة فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، لعقد مؤتمر دولي للسلام، واتخاذ خطوات لا رجعة فيها لتنفيذ حل الدولتين وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو/حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وقبول عضويتها في الأمم المتحدة دولة مستقلة كاملة السيادة كغيرها من دول العالم، وضمان استعادة كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في العودة وتقرير المصير وتمكينه ودعمه.

ونطالب المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي صدرت منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة، بما فيها القرار ٢٧٢٠، ونحث كبيرة منسقي الأمم المتحدة للشئون الإنسانية على الإسراع بإنشاء وتفعيل الآلية الأممية التي نص القرار على انشائها داخل قطاع غزة لتسهيل دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع، والتغلب على كل العراقيل التي تفرضها إسرائيل أمام دخول المساعدات بالكم الكافي للاستجابة للكارثة الإنسانية التي يعاني منها القطاع. وندعو إلى تنسيق جهد عربي مشترك لتقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة بشكل عاجل وفوري، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا السياق ندعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته القانونية واتخاذ اجراءات حاسمة لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في يونيو عام ١٩٦٧م، بما في ذلك الجولان السوري المحتل وجنوب لبنان، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونؤكد ضرورة وقف إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، جميع إجراءاتها اللاشرعية التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني، وتقوض حل الدولتين وفرص تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وبما في ذلك بناء المستوطنات وتوسعتها، ومصادرة الأراضي الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم.

ونؤكد ضرورة وقف جميع العمليات العسكرية الإسرائيلية وإرهاب المستوطنين ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة، وإنهاء جميع الإجراءات التي تعيق نمو الاقتصاد الفلسطيني، بما فيها احتجاز الأموال الفلسطينية، في

خرق للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية.

ونشدد على قدسية مدينة القدس المحتلة ومكانتها عند الأديان السماوية، ونرفض وندين كل المحاولات الإسرائيلية المستهدفة تهويد القدس وتغيير هويتها العربية الاسلامية والمسيحية، وتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها وفي مقدساتها، وتوفير الحماية للأماكن المقدسة في بيت لحم وعدم المساس بهويتها الثقافية وقدسيتها الدينية.

ونؤكد دعمنا الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ودورها في حماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ودورها في الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، وبأن المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ ألف متر مربع هو مكان عبادة خالصا للمسلمين فقط، والتأكيد على أن إدارة أوقاف القدس، وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية، هي الجهة الشرعية الحصرية صاحبة الاختصاص بإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول إليه.

ونؤكد دعمنا دور رئاسة لجنة القدس ووكالة بيت مال القدس برئاسة جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية.

ونعرب عن القلق الشديد من التصعيد العسكري الأخير في المنطقة وخطورة انعكاساته على الأمن والاستقرار الاقليمي، وندعو كافة الأطراف إلى ضبط النفس وتجنيب المنطقة وشعوبها مخاطر الحرب وزيادة حدة التوتر، ونطالب مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤوليته تجاه حفظ الأمن والسّلم الدوليّين، والعمل على تنفيذ قراراته المتعلقة بالوقف الدائم لإطلاق النار في غزة، والحيلولة دون تفاقم الأزمة وتوسع رقعة الحرب في منطقة الشرق الأوسط.

وندعو المجتمع الدولي إلى القيام بمسؤولياته لمتابعة جهود دفع عملية السلام وصولا الى تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧ لتعيش بأمن وسلام إلى جانب اسرائيل وفق قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المعتمدة بما فيها مبادرة السلام العربية.

وندعو إلى نشر قوات حماية وحفظ سلام دولية تابعة للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى حين تنفيذ حل الدولتين.

ونؤكد في هذا الإطار على المسئولية التي تقع على عاتق مجلس الأمن، لاتخاذ إجراءات واضحة لتنفيذ حل الدولتين، ونشدد على ضرورة وضع سقف زمني للعملية السياسية وإصدار قرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة والمتواصلة الأراضي، على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وإنهاء أي تواجد للاحتلال على أرضها، مع تحميل إسرائيل مسؤولية تدمير المدن والمنشآت المدنية في قطاع غزة.

نرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٢٤م بشأن طلب دولة فلسطين للحصول على عضوية كاملة بالأمم المتحدة بتأييد من ١٤٣ دولة، وندعو مجلس الأمن الدولي إلى إعادة النظر في قراره الصادر بهذا الخصوص في جلسته بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠٢٤م، ونطلب من المجلس أن يكون منصفاً ومسانداً لحقوق الشعب الفلسطيني في الحياة والحرية والكرامة الإنسانية، والعمل على تنفيذ قراراته ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة. ونثمن مواقف الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية والتي أعلنت أنها ستعترف بها.

وندعو كافة الفصائل الفلسطينية للانضواء تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب

الفلسطيني، والتوافق على مشروع وطني جامع ورؤية استراتيجية موحدة لتكريس الجهود لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني على أساس حل الدولتين ووفق قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المعتمدة.

* *

٥- نعبر عن كامل تضامننا مع جمهورية السودان الشقيق، في الحفاظ على سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه والحفاظ على مؤسسات الدولة السودانية وفي طليعتها القوات المسلحة، وندعو إلى الالتزام بتنفيذ إعلان جدة بغية التوصل الى وقف لإطلاق نار يكفل فتح مسارات الإغاثة الإنسانية وحماية المدنيين. كما نحث الحكومة السودانية وقوات الدعم السريع على الانخراط الجاد والفعال مع مبادرات تسوية الأزمة ومن بينها منبر جدة ودول الجوار وغيرها، من أجل إنهاء الصراع الدائر واستعادة الأمن والاستقرار في السودان وانهاء محنة الشعب السوداني الشقيق.

* *

٦- نؤكد من جديد على ضرورة إنهاء الأزمة السورية، بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، وبما يحفظ أمن سوريا وسيادتها ووحدة أراضيها، ويحقق طموحات شعبها، ويخلصها من الارهاب، ويوفر البيئة الكفيلة بالعودة الكريمة والآمنة والطوعية للاجئين. ونرفض التدخل في شؤون سوريا الداخلية، وأي محاولات لإحداث تغييرات ديموغرافية فيها.

ونؤكد أهمية دور لجنة الاتصال العربية والمبادرة العربية لحل الأزمة وضرورة تنفيذ بيان عمّان. كما ندعم جهود الأمم المتحدة في هذا السياق. ونؤكد ضرورة ايجاد الظروف الكفيلة بتحقيق العودة الكريمة والآمنة والطوعية للاجئين السوريين إلى بلدهم، بما في ذلك رفع التدابير القسرية الأحادية المفروضة على سورية، وضرورة استمرار المجتمع الدولي في تحمل مسؤولياته إزاءهم ودعم الدول المستضيفة إلى حين تحقيق عودتهم الكريمة والآمنة والطوعية إلى سورية، وفقاً للمعايير الدولية. ونحذر من تداعيات تراجع الدعم الدولي للاجئين السوريين وللدول المستضيفة لهم.

* *

٧- نجدد دعمنا الثابت لمجلس القيادة الرئاسي في الجمهورية اليمنية برئاسة فخامة الدكتور رشاد محمد العليمي، ومساندة جهود الحكومة اليمنية في سعيها لتحقيق المصالحة الوطنية بين كافة مكونات الشعب اليمني الشقيق ووحدة الصف اليمني تحقيقاً الأمن والاستقرار في اليمن، وتأييد المساعي الأممية والإقليمية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية وفق المرجعيات المعتمدة دوليا ممثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦، بما يحقق غايتنا الجماعية لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب اليمني الشقيق في السلام والاستقرار والنماء والازدهار.

* *

٨- نعرب عن دعمنا الكامل لدولة ليبيا وسيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها ووقف التدخل في شؤونها الداخلية،

وخروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من أراضيها في مدى زمني محدد، وندعو مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة الاستشاري بضرورة سرعة التوافق على اصدار القوانين الانتخابية التي تلبي مطالب الشعب الليبي لتحقيق الانتخابات البرلمانية والرئاسية المتزامنة وإنهاء الفترات الانتقالية، ونؤكد على دعم جهود التوصل إلى تسوية سياسية بما يتسق مع مرجعيات الحل، وصولاً إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالتزامن في أقرب وقت، وإجراء الانتخابات وتوحيد مؤسسات الدولة، لتحقيق تطلعات الشعب الليبي. وندعو كافة الأطراف في ليبيا إلى مواصلة العملية السياسية وتحقيق المصالحة الوطنية بما يحفظ لدولة ليبيا مصالحها العليا ويحقق لشعبها تطلعاته للسلم والاستقرار والازدهار.

مشيدين بجهود دول جوار ليبيا وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية لاستعادة الوحدة الليبية والتوصل الى تسوية سياسية للأزمة الليبية.

* *

٩- كما نؤكد دعمنا للجمهورية اللبنانية وسيادتها واستقرارها ووحدة أراضيها، ونحث جميع الأطراف اللبنانية على إعطاء الأولوية لانتخاب رئيس للجمهورية، وتعزيز عمل المؤسسات الدستورية، ومعالجة التحديات السياسية والأمنية، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، وتعزيز قدرات الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي للحفاظ على أمن لبنان واستقراره وحماية حدوده المعترف بها دوليا بوجه الاعتداءات الإسرائيلية.

* *

١٠- نؤكد دعمنا الثابت لسيادة واستقلال جمهورية الصومال الفيدرالية ووحدة أراضيها والتضامن مع الصومال في حماية سيادته ومواجهة أية إجراءات قد تنتقص من ذلك، ومساندة جهود الحكومة الصومالية في مكافحة الارهاب، والحفاظ على الأمن والاستقرار، ودفع مسيرة التنمية المستدامة والازدهار لما فيه الخير والنفع للشعب الصومالي الشقيق.

* *

١١- نؤكد سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى)، وندعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى التجاوب مع مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لإيجاد حل سلمي لهذه القضية من خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وفقا لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما يسهم في بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

* *

١٢- نؤكد أن الامن المائي العربي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، خاصة لكل من جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، والتشديد على رفض أي عمل أو إجراء يمس بحقوقهما في مياه النيل، وكذلك بالنسبة للجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق فيما يخص نهري دجلة والفرات، والتضامن معهم في اتخاذ ما يرونه من إجراءات

لحماية أمنهم ومصالحهم المائية، معربين عن القلق البالغ من الاستمرار في الإجراءات الأحادية التي من شأنها الحاق ضرر بمصالحهم المائية.

* *

١٣- نجدد رفضنا الكامل وبشدة لأي دعم للجماعات المسلحة أو الميليشيات التي تعمل خارج نطاق سيادة الدول وتتبع أو تنفذ أجندات خارجية تتعارض مع المصالح العليا للدول العربية، مع التأكيد على التضامن مع كافة الدول العربية في الدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها وحماية مؤسساتها الوطنية ضد أية محاولات خارجية للاعتداء، أو فرض النفوذ، أو تقويض السيادة، أو المساس بالمصالح العربية.

* *

١٤- نؤكد بقوة موقفنا الثابت ضد الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، والرفض القاطع لدوافعه ومبرراته، ونعمل على تجفيف مصادر تمويله، ودعم الجهود الدولية لمحاربة التنظيمات الارهابية المتطرفة، ومنع تمويلها، ومواجهة التداعيات الخطيرة للإرهاب على المنطقة وتهديده للسلم والأمن الدوليين.

* *

١٥- ندعو إلى اتخاذ إجراءات رادعة في سبيل مكافحة التطرف وخطاب الكراهية والتحريض، وإدانة هذه الأعمال أينما كانت، لما لها من تأثير سلبي على السلم الاجتماعي واستدامة السلام والأمن الدوليين، ومن تشجيع لتفشي النزاعات وتصعيدها وتكرارها حول العالم، وزعزعة الأمن والاستقرار، وذلك وفقا للقرارات الصادرة من الجامعة العربية، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كما ندعو كافة الدول إلى تعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي والإخوة الإنسانية، ونبذ الكراهية والطائفية والتعصب والتمييز والتطرف بمختلف أشكاله.

* *

١٦- نؤكد التمسك بحرية الملاحة البحرية في المياه الدولية وفقا لقواعد القانون الدولي واتفاقيات قانون البحار، وضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر وبحر العرب وبحر عمان والخليج العربي، وندين بشدة التعرض للسفن التجارية بما يهدد حرية الملاحة والتجارة الدولية ومصالح دول وشعوب العالم.

* *

١٧- نكرر دعوتنا الى شرق أوسط خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وندعم حق الدول في امتلاك الطاقة النووية السلمية، ونحثها على الوفاء بالتزاماتها والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإلى عدم تجاوز نسب تخصيب اليورانيوم التي تتطلبها الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

* *

١٨- نؤكد عزمنا على مواصلة الجهود لتعزيز الشراكات والحوارات الاستراتيجية والتعاون المشترك مع التكتلات

الدولية والدول الصديقة على كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار مبادئ الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية، والحوار البناء والتفاهم والتنسيق المشترك، لتعزيز المصالح المشتركة ودفع عجلة التنمية والازدهار، ولمواجهة كافة التحديات المعاصرة.

* *

١٩- نؤكد من جديد حرصنا على التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ودعم جهودها لمعالجة التحديات العالمية، بما فيها تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتغير المناخ، وحماية البيئة، وحقوق الانسان، والفقر، والأمن المائي والغذائي، والطاقة المتجددة، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

* *

٢٠- نعرب عن تقديرنا لمملكة البحرين على استضافتها للقمة العربية الثالثة والثلاثين، وما أبدته من حرص واهتمام بتطوير آفاق التعاون العربي المشترك في مختلف المجالات، وما اقترحته من مبادرات تستهدف خلق البيئة الآمنة والمستقرة لكافة شعوب الشرق الأوسط والبدء في مرحلة التعافي للمنطقة، وهي على النحو التالي:

* *

* * اصدار دعوة جماعية لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، بما ينهي الاحتلال الاسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة، ويجسد الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة، والقابلة للحياة وفقا لقرارات الشرعية الدولية، للعيش بأمن وسلام إلى جانب اسرائيل سبيلا لتحقيق السلام العادل والشامل.

* *توجيه وزراء خارجية الدول العربية بالتحرك الفوري والتواصل مع وزراء خارجية دول العالم لحثهم على الاعتراف السريع بدولة فلسطين، على أن يتم التشاور بين وزراء الخارجية حول كيفية هذا التحرك، وإفادة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وذلك دعماً للمساعي العربية للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة كدولة مستقلة وذات سيادة كاملة، وتكثيف الجهود العربية مع جميع أعضاء مجلس الأمن لتحقيق هذا الاعتراف.

* * * توفير الخدمات التعليمية للمتأثرين من الصراعات والنزاعات بالمنطقة، ممن حرموا من حقهم في التعليم النظامي بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية وتداعيات النزوح واللجوء والهجرة، بالتعاون والتنسيق بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلم والتربية (اليونسكو) ومملكة البحرين.

* * * تحسين الرعاية الصحية للمتأثرين من الصراعات والنزاعات بالمنطقة، وتطوير صناعة الدواء واللقاحات في الدول العربية، وضمان توفر الدواء والعلاج، بالتعاون والتنسيق المشترك بين جامعة الدول العربية ومنظمة الصحة العالمية ومملكة البحرين.

* * * تطوير التعاون العربي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار والتحول الرقمي، من أجل توفير بيئة ملائمة لتطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

العراق يرفض قطعيا الانتهاكات التي تطال سيادته وسلامة أراضيه ومواطنيه

كلمة رئيس جمهورية العراق د.عبداللطيف رشيد في قمة المنامة 16 ايار 2024

شارك فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١٦ أيـار ٢٠٢٤ في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة العربية بدورتها العادية (٣٣) التي عقدت في مملكة البحرين.

وألقى رئيس الجمهورية كلمة في مؤتمر القمة العربية جاء فيها أن العراق ينطلق في علاقاته الخارجية وفق ثوابت أهمها مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول الأخرى، مشيرا فخامته إلى أن العراق يرفض رفضا قاطعا الانتهاكات التي تطال سيادته وسلامة أراضيه ومواطنيه الآمنين تحت أي ذريعة، واستخدام أراضيه ساحة لتصفية الحسابات، أو أن تكون دماء أبنائه وسيلة لتحقيق أغراض سياسية لأي طرف.

وحذر رئيس الجمهورية من استمرار تلك الانتهاكات وردود الأفعال المتقابلة، مؤكدا أنها سوف تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بالكامل.

وتطرق فخامته إلى أوضاع البلاد، مؤكدا أن العراق يشهد اليوم ثورة اقتصادية وخدمية تتبناها حكومته في افتتاح المشاريع وتقديم الخدمات الجديرة بأبناء شعبه، مجددا الدعوة للأشقاء إلى تعزيز فرص التعاون الاقتصادي والاستثماري في ظل مقومات النجاح السياسية والمادية والبشرية التي يمتلكها العراق

> نرفض أن تكون دماء العراقيين وسيلة لتحقيق أغراض سياسية لأي طرف

بوصفه بيئة استثمارية مهيأة للوصول إلى التكامل الاقتصادي.

كما جدد السيد الرئيس موقف العراق الثابت تجاه القضية الفلسطينية، ودعمه لصمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاعتداءات الوحشية المستمرة، وتضامنه المطلق مع الأشقاء الفلسطينيين في تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم ونيلهم كامل حقوقهم المشروعة.

وأعرب فخامته عن شكره وتقديره إلى الجمهورية العربية السورية لقبولها التنازل عن الدورة العادية الرابعة والثلاثين عام ٢٠٢٥ لصالح العراق الذي ينتظر بفارغ الصبر إلى الترحيب بالأشقاء في العاصمة بغداد.

وفي ما يلي نص كلمة فخامة رئيس الجمهورية:

«صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المحترم

اصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي المحترمون

معالي الأخ احمد ابو الغيط الامين العام لجامعة الدول العربية المحترم

السادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

لمن دواعي السرور أن نكون بينكم اليوم في المنامة العزيزة، للمشاركة في اعمال الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس قمة جامعة الدول العربية وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم باسمي وباسم الشعب العراقي الى جلالتكم والى الشعب البحريني الشقيق على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، كما اتقدم لجلالتكم بالتهنئة لترؤسكم مجلسنا هذا على مستوى القمة في دورتها الثالثة والثلاثين، وكلنا أمل وثقة بقدرة شخصكم الكريم على إدارة اعمال هذه القمة بكل حكمة خدمة للعمل العربي المشترك.

كما لا يفوتني ان اتقدم بجزيل الشكر الى خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي عهد المملكة العربية السعودية، على حسن إدارة أعمال القمة العربية في دورتها الثانية والثلاثين.

كذلك الشكر الجزيل الى معالي الاخ احمد ابو الغيط الامين العام لجامعة الدول العربية وللعاملين بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية على جهودهم في الاعداد لاجتماعنا هذا واسهاماتهم الفاعلة في تحقيقها.

اصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي

نلتقي اليوم بالتزامن مع استمرار تداعيات العدوان الذي يشنه الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، في انتهاك سافر لأحكام القانون الدولي والإنساني ودمار استباح دماء الأبرياء، سيما الأطفال

> نجدد موقف العراق الثابت حكومةً وشعباً تجاه دعم القضية الفلسطينية

والنساء والشيوخ، وأدى إلى استشهاد واصابة وتشريد أكثر من مئة ألف فلسطيني وبشكل ممنهج ووحشي وبما يُعد ابادةً جماعيةً بكل المقاييس.

ومن هنا نجدد موقف العراق الثابت حكومةً وشعباً تجاه القضية الفلسطينية، مؤكدين دعم العراق لصمود الشعب الفلسطيني في مواجهة هذه الاعتداءات الوحشية المستمرة، وعلى تضامن العراق المطلق مع الشعب الفلسطيني في تحقيق طموحاته وتطلعاته ونيل كامل حقوقه المشروعة بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وفقاً لقرارات الشرعية الدولية واستعادة الاراضي المحتلة كافة.

يدعم العراق كل تطور إيجابي يسهم في وقف النزاع الداخلي في سوريا، ويجدد موقفه الداعي الى الحفاظ على وحدة أراضيها والعمل على تطهيرها من كل ما يزعزع الأمن والاستقرار فيها مع اعادة الاعمار وتوفير الحياة الحرة الكريمة للشعب السوري الشقيق.

أما بشأن ما يجري في جمهورية السودان، فإننا ندعو جميع الاطراف المتنازعة الى وقف جميع اعمال العنف واللجوء الى الحوار للتوصل إلى حل حقيقي للازمة، ونؤكد إن ما وصلت إليه الأمور في هذا البلد العزيز من نزاع مؤسف بين الأشقاء سوف لن يؤدي إلا الى المزيد من التداعيات السلبية على أمن واستقرار المنطقة.

وهنا يؤكد العراق دعمه لتحقيق الاستقرار السياسي في جمهورية السودان الشقيق واستعادة مسار التحول المدني عبر قيام الأطراف المدنية والعسكرية بترك الخلافات وترجيح كفة المصلحة العامة خدمة لمصالح الشعب السوداني الشقيق.

يجدد العراق حكومةً وشعباً دعمه الكامل ووقوفه إلى جانب أشقائه في لبنان لتجاوز التحديات الاقتصادية وآثار الأزمات الإقليمية والعالمية، كما يدعم العراق جميع الجهود الرامية لحل الخلافات السياسية وبناء جسور الثقة في البلاد من أجل الوصول إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحقيق تطلعات الشعب اللبناني الشقيق.

كما يساند العراق جميع الجهود الداعية إلى إعادة الأمن والاستقرار في ليبيا وتحقيق المصالحة الوطنية فيها، واعتماد الخيار السياسي والحوار البناء بين الأطراف السياسية لإيجاد رؤية وطنية تجمع الأشقاء الليبيين وتقود الى السلام والتقدم والازدهار لتحقيق آمال الشعب الليبي الشقيق على الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية.

ويدعم العراق جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي يحافظ على وحدة وسيادة اليمن الشقيق، ويدعم أية خطوات بهذا الاتجاه لضمان حقوق الشعب اليمني وتحقيق تطلعاته في الاستقرار والسلام والازدهار.

ويؤكد العراق موقفه الراسخ القائم على الاحترام

> ينطلق العراق في علاقاته الخارجية وفق ثوابت اهمها مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل

الكامل لوحدة وسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية على كامل أراضيها، ويجدد دعمه لها في مساعيها لتحقيق الأمن والاستقرار في عموم البلاد خدمةً لأبناء شعبها العزيز.

أدعوكم أيها الأخوة، والمجتمع الدولي أيضا، الى التعاون الجاد لمساعدة البلدان التي تضررت جراء الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية الملحوظة كإزدياد مساحات التصحر وشح المياه. وأدعو كذلك الى الاسراع في وضع خطط مدروسة لدفع أخطار هذه التغيرات من خلال تنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمرات المعنية بقضية البيئة وليس الاكتفاء بإصدارها وابقائها حبرا على الورق.

اصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي

ينطلق العراق في علاقاته الخارجية وفق ثوابت اهمها مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول الأخرى، وفي الوقت ذاته يرفض رفضا قاطعا الانتهاكات التي تطال سيادة العراق وسلامة اراضيه ومواطنيه الآمنين تحت أي ذريعة، واستخدام اراضيه ساحة لتصفية الحسابات، أو أن تكون دماء أبنائه وسيلة لتحقيق أغراض سياسية لأي طرف، فإنه يحذر بأن استمرار تلك الانتهاكات وردود الافعال المتقابلة سوف يزعزع استقرار المنطقة بالكامل التي دفع ابناء العراق تضحيات كبيرة لتحقيقه ودحر آفة الارهاب نيابة عن العالم أجمع.

يشهد العراق اليوم ثورة اقتصادية وخدمية تتبناها حكومته في افتتاح المشاريع وتقديم الخدمات الجديرة بأبناء شعبه، وبذلك أجدد الدعوة لأشقائنا إلى تعزيز فرص التعاون الاقتصادي والاستثماري في ظل مقومات النجاح السياسية والمادية والبشرية التي يمتلكها العراق بوصفه بيئة استثمارية مهيأة للوصول إلى التكامل الاقتصادي وتحقيق تطلعاتنا جميعاً بتعزيز العمل المشترك، وكلي أمل بأن تجسد قمتنا هذه ارادة شعوبنا لننهض نحو تحقيق أهدافنا ونوحد كلمتنا لنتناول قضايانا من موقع المبادرة وبكل منطق وحكمة.

وفي الختام أود أن أعبر عن شكرنا وامتناننا الى الجمهورية العربية السورية الشقيقة لقبولها التنازل عن الدورة العادية الرابعة والثلاثين عام ٢٠٢٥ لصالح العراق، وننتظر بفارغ الصبر الى الترحيب بالأشقاء في العاصمة بغداد، سائلاً الله أن يوفقنا جميعا لما فيه خير بلداننا، وأن نجتمع دوماً على وحدة الموقف والكلمة في وجه التحديات وصولاً الى المستقبل الذي تستحقه شعوبنا الكريمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..».

طريق السلام والاستقرار يقتضي منهجا مختلفا

كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط امام القمة العربية في 16 مايو/أيار 2024

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين
أصحاب الفخامة والسمو،
السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر وعميق الامتنان لكم جلالة الملك، ومن خلالكم إلى شعب مملكة البحرين الحبيب الكريم وحكومتهاعلى ما أُحطنا به من رعاية وكرم وحسن وفـادة وأن أهنئكم على تبوئكم رئاسة القمة في دورتها الثالثة والثلاثين وأدعو الله أن يوفقكم إلى ما فيه خير أمتنا وشعبنا.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد الامير محمد بن سلمان علي ما بذلته الرئاسة النشطة للمملكة العربية السعودية خلال القمة الماضية والتي تزامنت مع أحداث جسام شكلت تحديا كبيرا للعرب ولجامعتكم العتيدة.

السيد الرئيس

إن قمتكم تعقد اليوم في ظروف استثنائية.. فالعدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني في

> التهجير القسري مرفوض عربيا ودوليا ومرفوض أخلاقيا وإنسانيا وقانونيا

غزة، بكل ما ينطوى عليه من وحشية وتجرد من الضمير يُمثل حدثا تاريخيا فارقا .

لن تنسى الشعوب العربية ذلك العنف الأعمى الذي أظهره الاحتلال الاسرائيلي، وهو يستهدف النساء والأطفال.. ويُطارد المهجرين والمشردين من ملاذ إلى آخر بالقنابل والرصاص وقد صار العالم كله مُدرك ا لحقيقة باتت ساطعة وهي أن الاحتلال والسلام لا يجتمعان فالاحتلال لا يُمكنه الاستدامة سوى بممارسة التطهير العرقي وبالإمعان في فرض واقعه الغاشم بقوة السلاح.

أما طريق السلام والاستقرار في هذا الاقليم فيقتضي منهجا مختلفا .. يقتضي تخلي الاحتلال الاسرائيلي عن أوهام الاحتفاظ بالأرض والسيطرة على البشر.. ويقتضي الإنهاء الفوري للاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية على حدود ٦٧ .

لكن ما رأيناه من الاحتلال عبر الشهور الماضية يُشير إلى أن الأوهام لا زالت تحكم التفكير، وأن تصورات القوة والهيمنة العرقية لا زالت تُسيطر على السياسات.

وللأسف قدمت بعض الـدول الغربية غطا ء سياسيا ، بالذات مع بداية العدوان، لكي تُمارس إسرائيل هذا الإجرام في قطاع غزة... واليوم يقف حتى أقرب أصدقائها عاجز ا عن لجمها.

إن النكبة التاريخية لم تمحُو الفلسطينيين من الوجود.. لم تُخرجهم من الجغرافيا ولم تشطبهم من التاريخ، فأبناء أبنائهم هم من يُمارسون هذا الصمود الأسطوري اليوم على الأرض في قطاع غزة وكافة ربوع فلسطين.

إن التهجير القسري مرفوض عربيا ودوليا .. مرفوض أخلاقيا وإنسانيا وقانونيا ... مرفوض ولن يمر.

إن أحدا لا يريد العودة إلى اليوم السابق على السابع من أكتوبر...

وما يرتكبه الاحتلال من فظائع وشناعات في غزة لن يعيد إليه الأمن...

إننا نريد الانتقال إلى المستقبل وليس العودة إلى ما ض مأسوي أوصلنا إلى هذه النقطة... ولا مستقبل آمن ا في المنطقة سوى بمسار موثوق، لارجعة عنه، لإقامة الدولة الفلسطينية.

إننا نطالب المجتمع الدولي، بمن فيه أصدقاء إسرائيل...بل بالأخص أصدقاء إسرائيل.. بإقامة مؤتمر دولي للسلام يُجسد رؤية الدولتين التي تحظى بالإجماع العالمي.. وبالعمل على مساعدة الطرفين، ومرافقتهما لتحقيق هذه الرؤية في أجل زمني

> يمر العالم بحالة غير مسبوقة من الاستقطاب المُنذر بالخطر والخسارة للجميع...

قريب.. إنقاذ ا لمستقبل الشعوب الذين يستحقون السلام والأمن.. في فلسطين والعالم العربي.. وفي إسرائيل أيضا .

السيد الرئيس

إن أزمات منطقتنا لا زالت مفتوحة والكثير من الجراح لم يلتئم...الجرح في السودان غائر وخطير، لأنه يُهدد بقاء الدولة ووحدة مؤسساتها الوطنية... ويُهدد حياة الملايين من الناس.. وإننا ندعو الجميع الي إسكات البنادق فورا صون ا لحرمة الدم السوداني الغالي ولوحدة الوطن المهدد بالانقسام.

وفي اليمن وليبيا وسوريا أزمات أنهكت الدول والشعوب، أزمات مجمدة تنتظر حلولا وتسويات تستعيد الأوضاع الطبيعية التي تتطلع إليها الشعوب في هذه الدول، وكذلك جيرانهم ممن طالهم أذى هذه الأزمات وتبعاتها الخطيرة.. إنني أدعو وأعمل بلا كلل للاستمرار ومواصلة الجهد من أجل إيجاد حلول عربية للأزمات العربية.

السيد الرئيس

يمر العالم بحالة غير مسبوقة من الاستقطاب المُنذر بالخطر والخسارة للجميع... وينأى العالم العربي بنفسه عن أن يكون طرفا في استقطاب نرى بوضوح مآلاته السلبية على العالم...ونستمر من خلال الجامعة العربية في إدارة علاقات متوازنة بين المجموعة العربية وكافة.

الشركاء والمجموعات الدولية.. من الشرق والغرب.. علاقات تتأسس على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة.. ولا تحمل انحياز ا لطرف ضد طرف أو اصطفاف ا في صراعات يخرج الجميع منها خاسرا .

وبالمثل، تسعى الدول العربية في علاقاتها مع جيرانها في الإقليم إلى علاقات بناءة من حسن الجوار تتأسس على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول.. فهدف الشعوب العربية هو التنمية ومواجهة المشكلات القائمة.. والكثير من الدول العربية يتبنى خُططا طموحة تهدف إلى وضع المنطقة العربية في مكانها اللائق على الساحة العالمية... ونؤكد هنا أن العمل الجماعي هو السبيل إلى تحقيق رخاء الجميع.. فلن يخرج العرب من عثراتهم إلا بالتضامن مع بعضهم.. ولن ينهضوا إلا معا ..

على الله قصد السبيل.

شكر ا لانصاتكم..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أزمات طاحنة وإصلاحات ضرورية

الاتحاد هو الشرط الأساسي الوحيد للنجاح في عالم اليوم

كلمة الأمين العام للأمم المتحدة أمام قمة المنامة 16 آيار 2024

السلام عليكم.

صاحب الجلالة حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، أشكركم على دعوتكم الكريمة وكرم ضيافتكم.

أصحاب الجلالة والسمو الملكي والفخامة والسعادة، معالي الأمين العام السيد أبو الغيط، لقد وُلدتُ في لشبونة - وهي مدينة كانت جزءا من الأندلس لقرون.

وفي ذلك الوقت كانت قرطبة مركز الثقافة والحضارة في شبه الجزيرة الأيبيرية، مثلما كانت بغداد مركز الثقافة والحضارة في العالم - وكانت آثارها ممتدة من حدود الصين إلى سواحل المحيط الأطلسي.

وقد تحرّكت عجلة التاريخ. وعدة تحولات -- في الميادين الثقافية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والعسكرية – غيرت العالم على حساب الشعب العربي.

واستُعمرت غالبية البلدان العربية، ولم يأت التحرّر إلا بعد عقود من النضال - وبعد حروب دموية في بعض الحالات، وحقب طويلة من الاستغلال في كثير منها -

وبعد إرث خلّفه الاستعمار في شكل خطوط رُسمت على الرمل كحدود تعسّفية تفصل بين البلدان.

بيد أن العالم اليوم يتغيّر من جديد، وإنني أرى في المنطقة العربية إمكانات هائلة، فلديكم الموارد. ولديكم الثقافة. ولديكم البشر، ولكن ثمة شرطٌ أساسي وحيد للنجاح في عالم اليوم، ألا وهو الاتحاد.

لقد أظهر التاريخ مرارا وتكرارا أن الانقسامات تفسح المجال لتدخل أطراف خارجية - مما يغذّي الصراعات ويؤجج التوترات الطائفية، ومن ثم يشعل فتيل الإرهاب ولو بغير قصد.

وهذه عقبات تحول دون تحقيق التنمية السلمية وتعيقكم عن ضمان رفاه شعوبكم، ويتطلب التغلب على هذه العقبات كسر الحلقة المفرغة من الانقسام وتلاعب الأطـراف الأجنبية - ويتطلب المضي قدما معاً لبناء مستقبل أكثر سلما وازدهارا لشعوب المنطقة العربية وخارجها.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والسعادة، إننا نجتمع هنا وقلوبنا تنفطر لما يحدث للفلسطينيين في غزة، كما إن الحرب في غزة جرحٌ مفتوحٌ قد يتسبب بعدوى في جسد المنطقة بأسرها.

وهذا النزاع، بمعدّله وحجمه هذين، هو الأكثر فتكاً من بين كل ما شهدتُه من نزاعات كأمين عام – بالنسبة للمدنيين وعمال الإغاثة والصحفيين وزملائنا في الأمم المتحدة.

وبطبيعة الحال، لا يمكن تبرير الهجمات الإرهابية الشنعاء التي نفّذتها حماس في ٧ تشرين الأول/أكتوبر.

وإنني أكرّر الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

ولا يمكن كذلك تبرير العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني.

بيد أن الخسائر في صفوف المدنيين لا تزال تتصاعد. وقد امّحت عائلات بأسرها عن بكرة أبيها. وأصيب

> **إننا بحاجة إلى إصلاحات عميقة للنظام العالمي متعدد الأطراف**

الأطفال بصدمات نفسية ولحق بهم أذى سيلازمهم مدى الحياة. ويُحرم الناس من أبسط المقومات الأساسية للبقاء. وثمة مجاعة تلوح في الأفق.

لا يمكن قبول أي هجوم على رفح. إذ من شأنه إحداث موجة أخرى من الألم والبؤس بينما نحن في حاجة إلى موجة من المساعدات المنقذة للأرواح.

لقد حان الوقت لإعلان وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء غزة.

ولا تزال الأونروا هي العمود الفقري لعملياتنا في غزة وشريان الحياة للاجئي فلسطين في مختلف أرجاء المنطقة. وهي بحاجة إلى الدعم والتمويل الكاملين.

وإنني منزعج بشدة لما يحدث من توترات في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، حيث تُشهد طفرات في إقامة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وعنف المستوطنين، والاستخدام المفرط للقوة من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي، وعمليات الهدم والإخلاء.

ومـا من وسيلة دائمة لإنهاء مسلسل العنف والاضطرابات سوى الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، مع القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

ويجب الحفاظ على الطابع الديمغرافي والتاريخي للقدس، ويجب الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدّسة، تماشيا مع الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية.

> **أظهر التاريخ مرارا وتكرارا أن الانقسامات تفسح المجال لتدخل أطراف خارجية**

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والسعادة،

أودّ أن أتطرق إلى السودان، حيث جعلت الحرب المدمّرة نصف سكان البلد في حالة سقوط حرّ على مستوى الوضع الإنساني. فبعد مرور عام، قُتل آلاف الأشخاص وبات خطر المجاعة المفجع يحدق بـ ١٨ مليون شخص.

وإنني أحث المجتمع الدولي على تكثيف جهوده من أجل إحلال السلام، وأدعو الأطراف المتحاربة إلى الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار.

وينبغي أن يُتْبَع ذلك بعملية سياسية تشمل المجموعات النسائية والشبابية.

وإنني أتعهد بأن تقدّم الأمم المتحدة دعمها الكامل لهذا المسعى.

ويجب علينا أيضا حماية العملية السياسية الهشّة في كل من ليبيا واليمن.

وإنني كنت شاهدا، إبّان خدمتي كمفوض سام لشؤون اللاجئين، على ما يتّسم به الشعب السوري من كرم عظيم. ويؤلمني أن أرى وضع سوريا الآن مع كل هذه المعاناة، ومع بقاء أجزاء كاملة من أراضيها محتلة، حيث تتدخل أطراف فاعلة خارجية متعددة.

وإنني أدعو جميع السوريين إلى العمل معا بروح تصالحية، وإلى الاحتفاء بالتنوع الثري للشعب السوري واحترام حقوق الإنسان الواجبة للناس كافة.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والسعادة،

إننا نواجه أزمات عالمية طاحنة أخرى.

فهناك حالة الطوارئ المناخية؛ وتزايد اللامساواة والفقر والجوع؛ ومستويات المديونية التي تقسم الظهر؛ والتكنولوجيات الجديدة - بما في ذلك الذكاء الاصطناعي - التي تعجز ضوابط الحوكمة وضمانات الحماية عن مواكبتها.

إننا بحاجة إلى إصلاحات عميقة للنظام العالمي متعدد الأطراف - من مجلس الأمن إلى الهيكل المالي الدولي - لكي يصبح عالمي الطابع بحق ويكون ممثلا للواقع المعاش في هذا العصر.

ويمثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر، فرصة ثمينة لتوليد زخم نحو إقامة نظام لتعددية الأطراف يكون أكثر اتساما بالترابط الشبكي والشمول.

وإنني أتطلع قدما إلى الترحيب بكم في مؤتمر القمة في نيويورك في أيلول/سبتمبر.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والسعادة،

ما من وقت أفضل من هذه اللحظة لكي تقف المنطقة العربية صفًا واحدا.

فمن شأن الاتحاد والتضامن على كامل نطاق العالم العربي إسماع صوت منطقتكم ذات الأهمية الحيوية بمزيد من القوة، وتعزيز تأثيركم على الساحة العالمية.

ويمكن بذلك مساعدة هذه المنطقة على الاهتداء إلى سبيل السلام، وتعظيم الاستفادة من إمكاناتها الهائلة، والمساهمة بشكل أكبر في تحقيق ما فيه الخير للعالم.

وفي كل هذا العمل، يمكنكم التعويل على الأمم المتحدة، وعليّ أنا شخصيا، لمدّكم بالدعم والشراكة.

مخطئ من يظن.. أن سياسة حافة الهاوية يمكن أن تجدي نفعاً

نص كلمة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في قمة المنامة 16مايو2024

بسم الله الرحمن الرحيم

– أخي جلالة ملك مملكة البحرين، رئيس القمة العربية،

– الأشقاء أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..

– معالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أتوجه بدايةً بالتهنئة لمملكة البحرين الشقيقة على رئاسة القمة، وأعرب عن التقدير لجهود المملكة العربية السعودية الشقيقة خلال رئاستها لأعمال القمة السابقة.

الحضور الكريم،

تنعقد قمتنا اليوم.. في ظرف تاريخي دقيق.. تمر به منطقتنا.. فما بين التحديات والأزمات المعقدة.. في العديد من دولنا.. إلى الحرب الإسرائيلية الشعواء.. ضد أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق.. تفرض هذه اللحظة الفارقة.. على جميع الأطراف المعنية.. الاختيار بين مسارين: مسار السلام والاستقرار والأمـل.. أو مسار الفوضى.. والدمار.. الذي يدفع إليه.. التصعيد العسكري المتواصل.. في قطاع غزة.

إن التاريخ سيتوقف طويلاً.. أمام تلك الحرب..

> ثقة جميع شعوب العالم في عدالة النظام الدولي تتعرض لاختبار

ليسجل مأساة كبرى.. عنوانها الإمعان في القتل والانتقام.. وحصار شعب كامل.. وتجويعه وترويعه.. وتشريد أبنائه.. والسعي لتهجيرهم قسرياً.. واستيطان أراضيهم.. وسط عجز مؤسف.. من المجتمع الدولي.. بقواه الفاعلة.. ومؤسساته الأممية.

إن أطفال فلسطين.. الذين قُتِل ويُتِّم منهم عشرات الآلاف في غـزة.. ستظل حقوقهم.. سيفاً مُسَلَّطاً على ضمير الإنسانية.. حتى إنفاذ العدالة.. من خلال آليات القانون الدولي ذات الصلة.

وبينما تنخرط مصر مع الأشقاء والأصدقاء.. في محاولات جادة ومستميتة.. لإنقاذ منطقتنا من السقوط في هاوية عميقة.. فإننا، لا نجد الإرادة السياسية الدولية الحقيقية.. الراغبة في إنهاء الاحتلال.. ومعالجة جذور الصراع عبر حل الدولتين.. ووجدنا إسرائيل مستمرة في التهرب من مسئولياتها.. والمراوغة حول الجهود المبذولة.. لوقف إطلاق النار.. بل والمضي قدماً.. في عمليتها العسكرية المرفوضة في رفح.. فضلاً عن محاولات استخدام معبر رفح.. من جانبه الفلسطيني.. لإحكام الحصار على القطاع.

وأؤكد مجدداً.. أن مصر ستظل على موقفها الثابت.. فعلاً وقـولاً.. برفض تصفية القضية الفلسطينية.. ورفض تهجير الفلسطينيين أو نزوحهم قسرياً.. أو من خلال خلق الظروف.. التي تجعل الحياة في قطاع غزة مستحيلة.. بهدف إخلاء أرض فلسطين من شعبها.

كما أؤكد أنـه.. واهـمٌ من يتصور.. أن الحلول الأمنية والعسكرية.. قادرة على تأمين المصالح.. أو تحقيق الأمن.

ومخطئ من يظن.. أن سياسة حافة الهاوية.. يمكن أن تُجدي نفعاً.. أو تحقق مكاسباً.

إنّ مصير المنطقة.. ومقدرات شعوبها.. أهم وأكبر من أن يُمسِك بها.. دعاة الحروب والمعارك الصِفرية.

وإن مصر.. التي أضـاءت شعلة السلام في المنطقة.. عندما كان الظلام حالكاً.. وتحملت في سبيل ذلك.. أثماناً غالية.. وأعباءً ثقيلة.. لا تزال.. رغم الصورة القاتمة حالياً.. متمسكة بالأمل.. في غلبة أصوات العقل والعدل والحق.. لإنقاذ المنطقة من الغرق.. في بحار لا تنتهي.. من الحروب والدماء.

ولذلك.. فإنني.. ومن هنا.. أمام قادة وزعماء الدول العربية.. أوجه نداءً صادقاً.. للمجتمع الدولي.. وجميع الأطراف الفاعلة والمعنية.. أقول لهم:

«إن ثقة جميع شعوب العالم في عدالة النظام الدولي.. تتعرض لاختبار.. لا مثيل له.

وإن تبعات ذلـك.. ستكون كبيرة على السلم والأمن والاستقرار.. فالعدل لا يجب أن يتجزأ.. وحياة أبناء الشعب الفلسطيني.. لا تقل أهمية.. عن حياة أي شعب آخر.

وهـذا الوضع الحرج.. لا يترك لنا مجالاً.. إلا لأن نضع أيدينا معاً.. لننقذ المستقبل قبل فوات الآوان.. ولنضع حداً فورياً لهذه الحرب المدمرة ضد الفلسطينيين.. الذي يستحقون الحصول على حقوقهم المشروعة.. في إقامة دولتهم المستقلة.. على خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧.. وعاصمتها القدس الشرقية.

«إن الأجيال المقبلة جميعاً.. فلسطينية كانت أو إسرائيلية.. تستحق منطقة.. يتحقق فيها العدل.. ويعم السلام.. ويسود الأمن.. منطقة.. تسمو فيها آمال المستقبل.. فوق آلام الماضي.»

مرحلة خطيرة من تفاقم الأوضاع وتصاعد التوترات والنزاعات والتحديات

كلمة محمد بن راشد آل مكتوم،نائب رئيس الامارات في قمة المنامة 16 مايو 2024

صاحب الجلالة ، ملك مملكة البحرين الشقيقة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي،

معالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لنا في البداية أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين الشقيقة، على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، وترأس جلالته أعمال الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة. والشكر موصول لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، على الجهود المقدرة خلال ترأسه للقمة العربية في دورتها العادية الـ (٣٢)، كما يسرنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى معالي أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والعاملين بالأمانة العامة، على الجهود المبذولة في الإعداد الجيد لأعمال هذه القمة.

الحاجة إلى أهمية التأكيد على ضرورة تعزيز العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

تمر منطقتنا العربية، والشرق الأوسط عموماً، بمرحلة خطيرة من تفاقم الأوضـاع وتصاعد حدة التوترات والنزاعات والتحديات الكبيرة، التي أصبحت تهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي، وتشكل عقبات أمام تحقيق التقدم والتنمية والازدهار لدولنا وشعوبنا.

وفي ظل هذه الأوضاع، تبرز الحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى أهمية التأكيد على ضرورة تعزيز العمل العربي المشترك والتضامن لمواجهة هذه التحديات من خلال تكامل الجهود، إقليمياً ودولياً، لإنهاء التطرّف والتوتر والعنف المتصاعد في المنطقة، وتعزيز جسور التواصل، وتفعيل دور الدبلوماسية والحوار في حل الخلافات، وتدعيم قواعد وسلطة الدولة العربية الوطنية وتقوية مؤسساتها الشرعية، والتركز على نشر الاستقرار وتحقيق التنمية والازدهار.

وفي هذا السياق، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد على استمرار دعمها للجهود الخيرة في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار لشعوبنا العربية باعتباره النهج الأمثل نحو مستقبل زاهر لشعوب المنطقة، فنحن في أمس الحاجة إلى العمل من أجل غدٍ ومستقبلٍ أجمل وأفضل، تنعم به الأجيال القادمة، ضمن إطار إقليمي ودولي منفتح، قائم على قواعد القانون الدولي، وشبكة متينة من العلاقات الإقليمية والدولية للتعاون المشترك والشراكات المستدامة، للتغلب على التحديات ومواجهة التهديدات القائمة.

فدولة الإمـارات العربية المتحدة تتطلع دائما إلى المستقبل وترى أن الفترة المقبلة تتطلب التركيز على الحوار والتعاون وتعزيز جسور التواصل لبلورة حلول مبتكرة ودائمة لتحديات العصر. وهذا نهج سرنا عليه منذ التأسيس، ونواصل اليوم إتباعه والتأكيد عليه وتقويته. فنمد يد الصداقة إلى كل دول المنطقة والعالم التي تشاركنا قيم التعايش والاحترام المتبادل لتحقيق التقدم والازدهار لنا ولهم، ونبني علاقاتنا على أسس راسخة من حسن التعامل والمصداقية والتعاون البنّاء مواصلين إقامة شراكات استراتيجية نوعية مع مختلف الدول، وأن سياستنا ستبقى، على الدوام، داعمة للسلام والاستقرار من أجل خير البشرية وتقدمها.

كما ونعيد التأكيد على أهمية التمسّك بمبادئ وقواعد القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية، والعمل متعدد الأطراف، واحترام مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، واحترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شئونها الداخلية. ومن هنا، نجدد الدعوة لإيران إلى الرد الإيجابي على دعواتنا المتكررة للحل السلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، من خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

في مواجهة الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، أكدنا مراراً على أن الأولوية في هذه المرحلة تكمن في توحيد وتكثيف الجهود الدولية لحماية كافة المدنيين وحفظ أرواحهم، وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وضمان تقديم ووصول المساعدات الإنسانية والإغاثية الضرورية بالكميات الكافية للشعب الفلسطيني في قطاع

غزة بشكل آمن وعاجل ومستدام ودون أي عوائق، براً وبحراً وجواً.

كما أكدنا على ضـرورة تكثيف العمل الجماعي والجهود المشتركة لوضع حد للحرب المستمرة في قطاع غزة، وتحقيق وقف فوري لإطلاق النار، وتفادي توسيع رقعة الصراع، محذرين من التداعيات الخطيرة لأي عمليات عسكرية إسرائيلية في رفح. وإذ نؤكد على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسئولياته في هذا الصدد، فإننا نثمّن الجهود التي يقوم بها الأشقاء في دولة قطر وجمهورية مصر العربية لتأمين وقف إطلاق النار والإفراج عن المحتجزين والمعتقلين.

نؤكد موقفنا الداعم والداعي إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين، وفي إطـار أفق سياسي يعتمد خارطة طريق واضحة وشفافة ومُلزمة تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تعيش بأمن واستقرار وحياة حرة وكريمة للشعب الفلسطيني الشقيق إلى جانب دولة إسرائيل، وفقا للشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة. حيث أننا نؤمن بأن هذا هو الطريق الوحيد الكفيل بوقف دوامة العنف والمواجهات وتعزيز عوامل الأمن والاستقرار في المنطقة. واليوم أكثر من أي وقت مضى، فإن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى حكومة خبراء ذوي كفاءة عالية تتمتع بالاستقلالية والصلاحيات الكاملة وتعمل بشفافية لتوفير كل ما يستحقه ويحتاجه الشعب الفلسطيني.

من جانبها، لم تألُ دولة الإمارات جهداً في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق خلال محنته الصعبة، سواءً كان ذلك على الصعيد الإنساني، أو على الصعيد الدبلوماسي والسعي الدولي، أو أثناء عضويتنا غير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي اعتمد القرار ٢٧٢٠ (٢٠٢٣)، أو في الجمعية العامة التي اعتمدت قرارا بأغلبية ١٤٣ صوتاً يوم العاشر من مايو ٢٠٢٤، يطالب

> **تعزيز الجهود لإنهاء التطرف والتوتر والعنف المتصاعد في المنطقة**

بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين ويمنحها امتيازات إضافية في الاجتماعات الدولية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

في الشأن اليمني، نؤكد دعمنا لمجلس القيادة الرئاسي اليمني، ودعمنا للدور المحوري للمملكة العربية السعودية في قيادة تحالف دعم الشرعية وجهودها في الوصول إلى عملية سياسية يمنية لحل الأزمة بما يحقق مصالح الشعب اليمني. وفي ضوء التهديد القائم لأمن الملاحة البحرية، نعبّر عن أهمية التصدي لهذه التهديدات التي تهدف الى تقويض حرية الملاحة التجارية الدولية والنقل البحري، ونؤكد أهمية تضامن المجتمع الدولي في الحفاظ على أمن وحرية الملاحة البحرية المشروعة، في أعالي البحار والمضائق البحرية الحيوية، ضمن إطار القوانين والقواعد الدولية.

وفي السودان، ندعم الجهود الرامية إلى تعزيز السلام ووقف التصعيد، وإنهاء الصراع الدائر، حقناً للدماء، وحفاظاً على المنجزات التي تحققت في سبيل التحوّل السلمي المدني في السودان، بما يعزز الاستقرار ويلبي تطلعات الشعب السوداني، ويدعم عوامل الازدهار للسودان وجواره ومحيطه الجغرافي.

وإذ نجلّ تضحيات شهدائنا ومملكة البحرين والصوماليين في الهجوم الإرهابي البغيض، الذي تعرضوا له وهم يؤدون واجبهم في تدريب القوات الصومالية، نتضامن مع الحكومة الفيدرالية الصومالية في حربها

> ضرورة تعزيز جسور التواصل، وتفعيل دور الدبلوماسية والحوار في حل الخلافات

ضد حركة الشباب الإرهابية، ونؤكد على استمرار دعمنا للحكومة الفيدرالية الصومالية في مواجهة الإرهاب وبسط وتأمين سيادتها الوطنية، وما يحقق للصومال أمنه واستقراره ووحدة أراضيه وسيادته واستقلاله، ويضمن عدم التدخل في شئونه الداخلية، وتأمين الاستقرار في القرن الأفريقي باتباع الحلول السلمية والوسائل الدبلوماسية لحل أية خلافات بين دوله.

وفي الشأن الليبي، نجدد الدعوة إلى الحل السلمي للأزمة الليبية، بما يحفظ أمن واستقرار ووحدة ليبيا، ويحقق تطلعات الشعب الليبي الشقيق نحو التنمية والاستقرار والازدهار.

وفي العراق، نؤكد تضامننا مع العراق في مواجهة التحديات التي يمر بها، ونقدر مساعي العراق المستمرة لاستعادة دوره الإيجابي في محيطه العربي والإقليمي الأوسع، ونتطلع إلى عراق مستقر ومزدهر، وندعم كل ما يحقق له أمنه واستقراره ووحـدة أراضيه وسيادته واستقلاله، ويكفل عدم التدخل في شئونه الداخلية. كذلك، ندين الهجمات الإرهابية التي يتعرض لها العراق والتي كان آخرها الهجوم الذي استهدف حقل خور مور للغاز في كردستان العراق، الذي أدى إلى مقتل عدد من الأبرياء.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن مكافحة التطرف ونبذ التمييز وخطاب الكراهية يكتسب أهمية بـارزة، خاصة في ظل التوتر وتفاقم المواجهات في منطقتنا العربية وعلى مستوى العالم، فقد أكد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٦٨٦ (٢٠٢٣) العلاقة الوثيقة بين التطرف وخطاب الكراهية وبين تفاقم النزاعات السياسية والاجتماعية، مما يؤثر سلباً على حالة السلم والأمن الدوليين، ما يتوجب العمل على القضاء على التطرف في المنطقة.

إن محاربة التطرف والإرهاب من جهة، وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي والوسطية من جهة أخرى، هي سمات أساسية ومترسخة في نهج وسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة، ونحن مستمرون في نشرها وتعزيزها في سبيل خير البشرية وبناء الازدهار وتقوية روابط التضامن والتعايش على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن دولة الإمارات مستمرة في خططها بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة والمتكاملة، ونحن ماضون في تطوير قدراتها وخبراتها وتنويعها، والمحافظة على جاذبيتها الاستثمارية وتنافسيتها الدولية، وقدرتها على استقطاب الأعمال والأفكار والمواهب.

فلقد أصبحت دولة الإمـارات اليوم شريكاً عالمياً في رحلة بناء مستقبل قائم على التكنولوجيا المتقدمة والابتكار والذكاء الاصطناعي، تماشياً مع رؤيتها الطموحة لتحقيق التقديم والريادة في هذه المجالات عالمياً، حيث تم اختيار دولة الإمارات ضمن «مجموعة عملية هيروشيما للذكاء الاصطناعي» بين مجموعة من الدول الكبرى الضالعة في هذا المجال. وتشارك الدولة بفاعلية في عملية الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي تحت مظلة الأمم المتحدة.

¬ولقد حققنا تقدما ملحوظاً في إطار استراتيجيتنا الجديدة للتجارة الخارجية الهادفة إلى توسيع قاعدة

شركائنا التجاريين حول العالم، وفتح أسواق جديدة لصادراتنا، وترسيخ مكانة دولة الإمـارات مركزاً عالمياً للتجارة وممراً عالمياً للسلع والخدمات، وبيئة مزدهرة للاستثمار والصناعة والتكنولوجيا.

وفي «يوم البيئة الوطني» أعلنا تمديد عام الاستدامة ليشمل ٢٠٢٤ تأكيداً لحماية البيئة وصيانة المواد الأولية الأساسية ضمن نهج الاستدامة الراسخ في الإمـارات، ونحن مستمرون وبعزم في العمل مع مختلف دول العالم لمواجهة المخاطر المهددة للبيئة، والبناء على «اتفاق الإمـارات» التاريخي بشأن المناخ (The UAE Consensus)، الذي أعتمده مؤتمر «COP٢٨» من أجل مستقبل أفضل للبشرية.

ولمواجهة أزمة ندرة المياه، أطلقنا في ٢٩ فبراير ٢٠٢٤، مبادرة مختصة بالمياه تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية أزمة ندرة المياه وخطورتها على المستوى الدولي، كذلك أهمية تطوير حلول تكنولوجية مبتكرة لمعالجتها، والسعي إلى زيادة الاستثمارات الهادفة إلى التغلب على هذا التحدي. وفي الوقت الذي يعاني فيه ٩٠٪ من سكان منطقتنا العربية من ندرة المياه، فإن هذه المبادرة تأتي في وقتها، للإسهام في تعزيز الأمن المائي الذي يشكل أولوية في تأمين التنمية المستدامة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إننا نولي حيزاً أساسيا من جهودنا من أجل الأعمال الإنسانية والمساعدات الإغاثية والتنموية. وتخليداً لإرث الشيخ زايد، طيّب الله ثراه، أعلنّا في الذكرى العشرين لرحيل الوالد المؤسس، صاحب الأيادي البيضاء، ورمز الخير والعطاء والإنسانية، عن «مبادرة إرث زايد الإنسانية» بقيمة ٢٠ مليار درهم، سيراً على نهجه واستلهاما لقيمه في دعم كل ما ينفع الناس ويخفف معاناتهم ويغير حياتهم إلى الأفضل.

اهمية التركز على نشر الاستقرار وتحقيق التنمية والازدهار

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

مرة أخرى نؤكد على أن دولة الإمارات تضطلع بدور بارز في التصدي للتحديات الحاسمة الماثلة أمامنا على المستويين الإقليمي والدولي، على أساس من تعزيز التضامن والعمل العربي المشترك، وتغليب حل النزاعات بالطرق السلمية وإعطاء الأولوية للإغاثة الإنسانية، والحفاظ على السلام، ومعالجة الأزمات الصحية العالمية، بروح من التضامن العالي، والتأكيد على دور الشباب في بناء الأوطان، وتسخير إمكانات التعليم في الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة. كما أن الإمارات تدعم مسارات التعاون الاقتصادي المشترك بين دول العالم، وبما يضمن نمو وازدهـار الاقتصاد العالمي، ما من شأنه تحسين جودة حياة شعوب العالم، فضلاً عن المبادرات الريادية للدولة في دعم وتعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية، في ظل البنية التحتية المُهيّأة والتشريعات والقوانين المرنة التي استحدثتها الدولة مؤخراً تحقيقاً لمستهدفات مشاريع الخمسين في مسار استراتيجيات مئوية الإمارات ٢٠٧١.

وفي الختام، نجدد شكرنا وتقديرنا لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين الشقيقة، ولجميع القائمين على ما بذلوه من جهود لإنجاح أعمال القمة والدفع قدماً بمسيرة العمل العربي المشترك، ونتطلع لتجاوز الظروف التي تمر بها المنطقة لتنعم شعوبنا العربية بالأمن والاستقرار والحياة الكريمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي